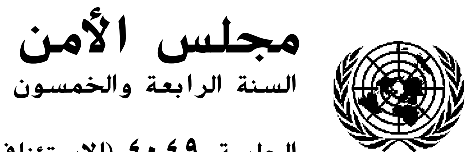
مؤقت



مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٤٠٤٩ (الاستئناف ٢)
الخميس، ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد فان والصم	(هولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	الأرجنتين	السيد بتريـّا
	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد كورديرو
	سلوفينيا	السيد تورك
	الصين	السيد شن غوفانغ
	غابون	السيد مونغارا - موسوتسي
	غامبيا	السيد فال
	فرنسا	السيد تيكسيرا دا سلفا
	كندا	السيد فاولر
	ماليزيا	السيد محمد كمال
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رتشمند
	ناميبيا	السيد أنجابا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد مينتون

جدول الأعمال

الحالة في أفريقيا

تقرير مرحلي عن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المتعلق بأسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (S/1999/1008)

علقت الجلسة الساعة ١٨/٢٠ يوم الأربعاء ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، واستؤنفت الساعة ١٠/١٥ من صباح يوم الأربعاء ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو وزير خارجية جمهورية الفلبين، معالي السيد دومينغو ل. سيازون الابن. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سيازون (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي، أولا وقبل كل شيء، أن أثني عليكم وعلى بلدكم بصفة خاصة، لالتزامكم بالسلام والتنمية المستدامة في أفريقيا.

إنني أقدر الصراحة التي يقدم بها الأمين العام تقاريره عن أفريقيا. فهذه التقارير لا تترك شيئا إلا تعرضت له. وهي تقارير تطلب من كل منا أن يقدم كل ما لديه.

إن الفلبين تشترك مع أفريقيا في ماض استعماري واحد، وفي تنوع شعبنا وأخطاء زعمائنا وتحكم القوى العالمية فينا. ولا أسعى هنا إلى الإفراط في تبسيط مشاكل أفريقيا بخلق مقارنات. بل إنني أود بالأحرى أن أؤكد التزام بلدي، رغم بعده عن أفريقيا ومواجهته تحدياته الخاصة، بأن ينضم إلى الآخرين في العمل من أجل إحلال سلام دائم وتنمية مستدامة في أفريقيا.

تثني الفلبين على القرار الذي اتخذه وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجلس الأمن في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بأن ينظر في الحاجة إلى القيام بجهد دولي متضافر لتعزيز السلم والأمن في أفريقيا. ويسعدنا أيضا أن نسجل أن مجلس الأمن يسعى إلى اتخاذ الإجراء الملائم فيما يتعلق بتوصيات الأمين العام الواردة في الوثيقة A/52/871 بشأن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها.

والجهود التي تستهدف منع الصراعات المسلحة يجب أن تظل موجهة نحو المناطق التي لا تزال فيها احتمالات نشوب الصراع كبيرة في أفريقيا. وفي الوقت نفسه، يتعين على المجتمع الدولي أن يولي دعمه الأكمل لقراري مجلس الأمن ١١٩٦ (١٩٩٨) و ١١٩٧ (١٩٩٨) اللذين يستهدفان تعزيز فعالية حظر السلاح في مناطق الصراع وقدرة البلدان الأفريقية نفسها على حفظ السلام. وهذه خطوات في الاتجاه الصحيح. وقد حققت هذه المبادرات بعض النجاح، ومع ذلك يلزم القيام بالمزيد.

وعلينا أن نكون مستعدين لإنشاء نظم قانونية تنزل العقاب - عن طريق الجزاءات مثلا - بمن يستمرون في نقل الأسلحة إلى مناطق الصراع في أفريقيا، بما يتجاوز الاحتياجات المشروعة للدفاع في البلدان الأفريقية. وعلينا أن نسخر طاقاتنا الخلاقة للعمل على وقف تدفق الأسلحة الصغيرة. وكثيرا ما تكون الرشوة والفساد سببا في تسهيل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وتدفق تمويلها وأرباحها. وعلينا أن نكون مستعدين للجوء إلى كل الوسائل واتخاذ كل التدابير لوقف تدفق الأسلحة الصغيرة والأرباح الحرام العائدة من تجارتها. وينبغي النظر بجدية في مبادرات مماثلة لتلك التي اضطلعت بها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتقليص نطاق الفساد في المشتريات التي تمولها المعونة، وتطبيقها على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة.

وأعتقد أن مجلس الأمن ذاته يجب أن ينظر في اتخاذ هذه التدابير. والمؤتمر الدولي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المقرر عقده في عام ٢٠٠١، يجب أيضا أن يبحث هذه النهج باعتبارها تدابير ممكنة لمنع انتشار الأسلحة الصغيرة.

ووقف انتشار الأسلحة ستتاح له أكبر فرص للنجاح إذا صاحبته مبادرات لبناء الثقة. وينبغي للأمم المتحدة أن تتبع استراتيجية تركز على جميع العناصر المترابطة، وتشجع البلدان الأفريقية المعنية على أن تضع مصالحها المشتركة في المقدمة من أجل أفريقيا مستقرة ومزدهرة.

ويتعين على الأطراف الفاعلة الإقليمية الرئيسية أن تشارك في وضع تدابير عملية وفي التنفيذ الفعلي للتدابير ذاتها. وفي هذا الصدد، نتفق تماما مع الأمين العام في قوله: حيثما تكون هناك حاجة إلى عملية سلام فدور الأمم المتحدة، مع منظمة الوحدة الأفريقية، هو المساعدة على إنشاء هذه العملية. ولا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية على أهمية دور منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الإقليمية في أفريقيا - مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في حل الصراعات وتحقيق التنمية والازدهار في أفريقيا.

يُعَد تقديم المساعدات إلى ضحايا الصراع ضرورة أخلاقية، ويجب اتباعه كتتمة للتدابير الرامية إلى حسم الصراع. وعلى الرغم من أن تقديم المساعدة الإنسانية استجابة فورية فإنه في نفس الوقت خطوة ضرورية نحو الانتعاش والتعمير والتنمية الكاملة ولا ينبغي للمعونة الإنسانية أن تكون فقط خالية من أي تماثل مع السياسة ولكنها يجب أيضا، بالقدر الممكن، أن تصنع الأساس الأولي، ولكنه الثابت، لنمو ما بعد الصراع.

وثمة عنصر خطير آخر هو تعزيز الأسس الاقتصادية للتنمية المستدامة للبلدان الأفريقية. وتكون تعبئة الموارد الكافية للتنمية ضرورية. وتستمر كثير من البلدان الأفريقية في الاعتماد بقدر كبير على المساعدة الإنمائية لأغراض تمويل التنمية. ولا ينبغي حدوث انقطاع أو تخفيض في تقديم مثل هذه الموارد المالية الخارجية إلى البلدان في أفريقيا. وإنني أتفق تماما مع الأمين العام عندما قال إن الاقتطاعات الهائلة في المساعدات المقدمة إلى أفريقيا في السنوات الأخيرة قد أضرت بالجهود الأفريقية بدلا من أن تساعدها على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الصعبة الجارية الآن عبر القارة.

إن التحديات في أفريقيا تحديات لنا جميعا في المجتمع الدولي. ولكن الشعب في أفريقيا يجب أن يكون أول من يرد بحسم على هذه التحديات.

والحكم الجيد أساس هام لبناء سلام دائم وتشجيع التقدم في أفريقيا. وينبغي أن يكون الحكم الجيد العنصر الوحيد في النظر في الشرعية السياسية للحكام بين الخاضعين للحكم. ويجب أن يقوم الحكم الجيد على المبادئ الهامة للديمقراطية والحرية وحكم القانون.

لقد عملت مع كثير من الأفريقيين ورأيت إخلاصهم والتزامهم بالنسبة لسلام وتنمية قارتهم. ولقد علمت أن الشعب الأفريقي على استعداد لأن يتولى مستقبله بنفسه بصورة حاسمة. ومع أخذ هذا في الاعتبار، فإنني عندما كنت مديرا عاما لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٣، دعمت برنامجا خاصا للتنمية الصناعية لأفريقيا وتأكدت من أن البرنامج يعترف بالدور الهام للشعب الأفريقي نفسه.

وكجزء من هذا البرنامج سيجمع اليونيدو زعماء أفريقيين وجماعات من رجال الأعمال في داكار، السنغال، للاجتماع بممثلي الحكومات والقطاع الخاص للدول المستثمرة ومن المأمول فيه أن يعزز هذا الاجتماع بقدر أكبر الأساس لمشاركات واستثمارات صناعية قوية في أفريقيا.

ولكي تنجح الديمقراطية والحكم الجيد، من الأهمية بمكان أن يوفر المجتمع الدولي والأمم المتحدة لأفريقيا الموارد الإنمائية الكافية. ويجب علينا إعادة تقوية جميع المبادرات الإنمائية لصالح البلدان الأفريقية مثل برنامج جديد للأمم المتحدة لتنمية أفريقيا، من بين مبادرات أخرى.

وينبغي لأسرة الأمم المتحدة من الوكالات تكثيف أنشطتها في أفريقيا. وإنني أمتدح من جملة أشياء أخرى مبادرة البرنامج الإنمائي الإقليمية "مشروع أفريقيا" لتسهيل وتنسيق الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وفرص منظمة العمل الدولية المدرة للعمالة في أجزاء كثيرة من القارة، والمساعدات التي يقدمها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ولجنة التجارة الدولية في القطاع التجاري، ومساعدة اليونيدو بشأن مراكز انتاج أنظف في تنزانيا وزمبابوي، وحلف اليونيدو لتصنيع أفريقيا.

وبالرغم من أن غالبية الأفريقيين يعيشون الآن في ظل نظم ديمقراطية فهناك حاجة لعمل الكثير لضمان أن الديمقراطية تستمر في الازدهار والنمو. ويمكن للدول الديمقراطية في العالم أن تبين الطريق بأخذ المبادرات التي تشحن اقتصاد أفريقيا. وامتدح المبادرة المعروضة على كونغرس الولايات المتحدة لإجازة قانون التجارة الأفريقية الذي سيمد أفريقيا بمزايا تماثل المزايا الواردة في مبادرة حوض نهر الكاريبي. وفي الشهر القادم ستؤخذ الأصوات الحاسمة في مجلس شيوخ الولايات المتحدة على مشروع القرار هذا وأمل أن يفيد كثير مما نفعله ونقوله هنا اليوم إلى حد ما في تشجيع مرور مشروع قرار التجارة الأفريقية في نهاية المطاف ليصبح قانونا.

ومن المهم كذلك أن يجد المجتمع الدولي حلا لعبء الديون الخارجية الأفريقي غير الباقية. ولاحظ الأمين العام أن أي تحرك هام لرفع أعباء الديون

الأفريقية المعوقة سيتطلب إجراء سياسيا منسقا على أعلى المستويات.

ويظهر المجتمع الدولي رغبة في تناول هذه القضية. وآمل بصفة خاصة أن تترجم مبادرة كولونيا نفسها إلى إجراء ملموس يقدم حلا دائما لمشكلة ديون البلدان النامية المدينة بقدر مرتفع.

بيد أن أي إجراء دولي يجب أن يضع في اعتباره إطار منظمة الوحدة الأفريقية للإجراءات المتعلقة بالديون الذي يطالب باتفاق دولي لتطهير كل مخزونات الديون لأفقر البلدان في أفريقيا ضمن فترة زمنية قصيرة معقولة وفي سياق الإصلاح الاقتصادي الأفريقي الشامل.

وكدول منفردة يجب علينا أن نشجع الاستقرار والتنمية في أفريقيا بالتعامل معها بوصفها أعضاء زملاء في مجتمع الدول.

ومن جانبنا قامت الفلبين برفع درجة انشغالها بأفريقيا. ونحن نواصل الاحتفاظ بتواجدنا من خلال المناصب الدبلوماسية كما نواصل إقامة علاقات مع مزيد من الدول في أفريقيا، وإسباغ الصفة الرسمية عليها. ونحن نأمل لدى تعزيز علاقاتنا ألا نقوم فقط بتشجيع النمو المتبادل ولكن أيضا بتقاسم تقاليدنا الديمقراطية والتحررية. وكانت الفلبين في مقدمة حركة الديمقراطيات الجديدة والمستعادة ونحن نعلم مباشرة مدى صعوبة التقدم إلى الأمام عندما نتقيد بقدر كبير من الماضي.

بيد أننا نعلم أن الديمقراطيات الجديدة والمستعادة يمكنها معا أن تحقق الكثير. ويجب الآن أن تعزز حركتنا عملها في أفريقيا، وستعمل الفلبين كل ما بوسعها لتحقيق ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر وزير خارجية جمهورية الفلبين على كلماته الرقيقة الموجهة إلى بلدي. والمتكلم الثاني المسجل على قائمتي هو وزير الخارجية والتعاون الإقليمي لرواندا، سعادة السيد أوغسطين إياموريمي، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد إياموريمي (رواندا) (تكلم بالفرنسية): باسم وفدي اسمحوا لي ياسيدي الرئيس أن أثني عليكم ومن خلالكم على بلدكم، هولندا للعناية التي تقدمونها لبلدي نحن على وعي بذلك في رواندا حيث إننا على علم بكميات المساعدة الضخمة التي يقدمها بلدكم إلى رواندا لمساعدتها على الخروج من الإبادة الجماعية. والدليل الآخر على مايوليه بلدكم لقارتنا من انتباه هو اجتماع المجلس هذا الذي دعا بلدكم إلى عقده.

كما إنني أهنئ الأمين العام للأمم المتحدة على التقرير الممتاز والشامل جدا الذي قدمه.

وبالإضافة إلى ذلك أقدم احترامي إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية السيد سالم أحمد سالم على البيان الذي أدلي به بالأمس.

ويسرني أن أتمكن باسم بلدي من أن أقدم للمجلس موجزا للتقدم الذي أحرزناه حتى الآن وأن أطلب من المجتمع الدولي دعم جهودنا لإقامة سلام دائم وإعطاء زخم حاسم للتنمية المستدامة لبلدنا.

ما هو الوضع في رواندا فيما يتعلق بالأمن والسلم؟ من دواعي الفخر بالنسبة لي أن أبلغ مجلس الأمن أن بلدنا تغلب على مشكلتين كبيرتين تؤثران على أمنه: الإبادة الجماعية وقد انتهت، وحوالي ثلاثة ملايين من اللاجئين عادوا، بمساعدة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية. ونحن نشعر بامتنان بالغ لكل البلدان الصديقة التي أعربت عن التضامن نحو بلدنا.

وأنتهز هذه الفرصة لأبلغ المجتمع الدولي بأن السلم والأمن يسودان الآن في أنحاء رواندا. مع ذلك، لا تزال قوى الإبادة الجماعية، وميليشيا انترهاموي والقوات المسلحة السابقة، أكثر نشاطا من ذي قبل. وهي مسلحة تسليحا ثقيلا من جانب حلفائها ويوجهها سياسيون سابقون وضباط ذوو رتب عالية من القوات المسلحة السابقة وكلهم يعتنقون أيديولوجية الإبادة الجماعية. وقوى الشر هذه لها هدف واحد - معترف به ومعروف للجميع: إكمال الإبادة الجماعية في رواندا، وترسيخها في المنطقة دون الإقليمية كلها وإبادة كل الذين لا يشاركونهم أيديولوجيتهم.

في الماضي أشرنا في مناسبات عديدة إلى وجود هذه الأيديولوجية. وطرحنا مرارا الحقائق، لكن المجتمع الدولي لم يستمع إلينا. ومرة أخرى نبلغ المجتمع الدولي اليوم بأن قوى الشر هذه نفسها تحوم حول رواندا في هذه اللحظة بالذات، مستعدة لاستئناف عملها الشرير الخاص بالإبادة وزعزعة الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

وإنني أناشد مجلس الأمن بقوة أن يعمل على أن يُحترم اتفاق وقف إطلاق النار الموقَّع في لوساكا احتراما تاما من جانب جميع الأطراف المعنية. ومن الدعائم الأساسية لذلك الاتفاق عبارتان هامتان: الأولى تتعلق بالمفاوضات السياسية بين الطوائف الكونغولية بشأن نظام سياسي جديد في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والأخرى تتعلق بتعقب ونزع سلاح الجماعات المسلحة، بما في ذلك الميليشيات التي اندمجت في جيش جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورواندا ستكون حذرة فيما يتعلق بتنفيذ ذلك الاتفاق. ونأمل أن يساعدنا المجتمع الدولي. إن اتفاق لوساكا يحقق السلام؛ وفشله ستكون له آثار كارثية.

وأود أن أقتبس عبارة من ذلك الاتفاق، كتذكرة بما يتوقع رؤساء الدول والحكومات الموقعون على الاتفاق وغيرهم من الموقعين عليه من الأمم المتحدة:

> "يطلب إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يقوم، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وبالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، بإنشاء قوة مناسبة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتذليل العقبات أمام تكوينها ونشرها لضمان تنفيذ هذا الاتفاق؛ وآخذا في الاعتبار الحالة الخاصة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بتفويض قوة حفظ السلام بتعقب كافة الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، يقوم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتوفير الولاية المطلوبة لقوةحفظ السلام". (S/1999/815، المرفق، الفقرة ١١ (أ))

وفيما يتعلق ببلدي، فإن "الجماعات المسلحة" تعني، في جملة أمور قوات الإبادة الجماعية وميليشيا انترهاموي.

كيف تتعامل رواندا مع هذه الحالة الحساسة المأساوية، التي يعيش فيها الضحايا جنبا لجنب مع قاتليهم؟ لقد تعلَّم أبناء رواندا بسرعة كبيرة أن يعيشوا معا، كما اعتادوا، بالرغم من ذكرى الإبادة الجماعية الحية. وهذا يفسره أساسا إصرار الزعماء السياسيين الجدد وغيرهم من المسؤولين على جميع المستويات على تعزيز التسامح المتبادل والمصالحة واحترام الآخرين. إن شعارنا هو: "ليس لأحد الحق في أن يفرض عدالته على الآخرين خارج نطاق القانون. وليس هناك مجال للفرار من العقاب في رواندا. هذا لن يحدث مرة أخرى".

إن الذين يعرفون جيدا تاريخ رواندا الذي يرجع إلى قرون عديدة، يعرفون أن المكونات الثلاثة للسكان الروانديين عاشت دائما معا في سلم ووئام، مقتسمة نفس المعتقدات، ونفس اللغة، ونفس الممارسات والعادات، تعيش جنبا لجنب على نفس التلال. وتتزاوج فيما بينها - باختصار، إنها تؤلف شعبا له نفس الثقافة. وبدلا من تعزيز هذا الرصد القيِّم، أسهم الاستعماريون في تفكيك مجتمعنا وأسسوا انقسامات عرقية.

في الماضي، لم تمارس فكرة الإبادة الجماعية ضد أي مكون من المكونات الثلاثة لسكاننا. ونحن نقول هذا لا بغرض إثارة نعرات الماضي، وإنما لتأكيد أن رواندا تمر بعملية إعادة بناء نسيجها الاجتماعي، وعملية إعادة البعث من أنقاضها، بفضل القيادة الجيدة التي تتوفر لها الآن وبفضل مساعدة المجتمع الدولي. لقد أحرز تقدم ملحوظ نحو المصالحة والوحدة الوطنية. وفي هذا السياق، أنشئت لجنة للوحدة والمصالحة الوطنية وهي تعمل فعلا.

وأحرز بلدي أيضا تقدما ملحوظا في العديد من المجالات الأخرى، مثل العدالة، والمجال الاجتماعي، وحقوق الإنسان، ووضع المرأة، والديمقراطية، والاقتصاد، والتنمية.

فيما يتعلق بوجودنا في الكونغو، أود في الختام، أن أبلغ مجلس الأمن بأسباب الصراع في منطقتنا دون الإقليمية. إن السبب الوحيد لزعزعة الاستقرار في بلدان منطقة البحيرات الكبرى معروف تماما ويعترف به رؤساء دول وحكومات بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والبحيرات الكبرى اعترافا تاما. واتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار يعترف صراحة بأن مختلف الميليشيات، بما في ذلك انترهاموي والقوات المسلحة السابقة، التي تحبذ

وتمارس أيديولوجية الإبادة الجماعية، هي مصدر انعدام الأمن في أنحاء المنطقة. وأفضل إجراء يمكن للمجتمع الدولي أن يتخذه هو أن يسهم في التنفيذ التام لذلك الاتفاق.

إن المجتمع الدولي يعرف أنه إذا لم يسهم إسهاما قويا في مكافحة أيديولوجية الإبادة الجماعية في المنطقة دون الإقليمية ومكافحة نظرية الرجعية الفكرية البادية في الأفق التي قد تمارس الإبادة الجماعية في رواندا، فإن السلم والأمن في المنطقة كلها سيتعرضان للخطر. لذلك، تسترعي رواندا مرة أخرى انتباه المجتمع الدولي إلى ضرورة تنفيذ اتفاق لوساكا وإلى أهمية ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإقليمي في رواندا على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إلى بلدي.

المتكلم التالي وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية تنزانيا المتحدة، سعادة الأونرابل جاكايا مريشو كيكويتي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كيكويتي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفدي بالفرصة التي أتيحت له لمخاطبة مجلس الأمن بشأن مسألة بالغة الأهمية لأفريقيا. وتنزانيا تعتبر أن من دواعي الشرف الخاص، سيدي الرئيس، أن قام رئيس وزراء بلدكم بقيادة مناقشاتنا بالأمس.

وقد أفاد حضوره في تأكيد اهتمام والتزام بلدكم بالتنمية في أفريقيا. ويرجى أن يفيد أيضا في إعادة تنشيط التزامنا الجماعي بالسعي إلى السلام والاستقرار والتنمية في أفريقيا. ونود أن نشيد أيضا بالأمين العام لتقريره المرحلي الراهن بشأن تنفيذ التقرير السابق المتعلق بأسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها.

وأصبحت فرصة تقييم التطورات التي وقعت منذ أصدر الأمين العام تقريره السابق في عام ١٩٩٨ حسنة التوقيت وملحّة. واليوم تواصل أفريقيا مواجهة حشد من التحديات. غير أن أهمها يظل الحفاظ على السلام والاستقرار والسعي إلى إنجاز تنمية اقتصادية محورها الإنسان تستهدف بوجه خاص حتمية القضاء على الفقر.

ورغم الصعاب لم تستسلم أفريقيا لقدرها. فقد تصدر الزعماء الأفريقيون في الآونة الأخيرة التصدي لمسألة التنمية والصراعات. وتحت مظلة آلية درء الصراعات وإدارتها وفضها التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، أنشأت التجمعات دون الإقليمية آليات لكل منها من أجل درء الصراعات وإدارتها وفضها. وبينما لم يقصد بهذا إعفاء الأمم المتحدة - والأهم من ذلك مجلس الأمن - من مسؤولياتهما عن السلم والأمن الدوليين، فقد تنامى الاعتراف بأن على أفريقيا أن تتحمل قدرا من المسؤولية عن إيجاد الحلول للمشاكل الأفريقية.

وفي هذا الصدد بالذات توسطت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في إبرام اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي المسار نفسه من اللازم بذل جهدنا الجماعي إذا أريد لشعب الكونغو وجيرانه الحصول على سلام دائم وأمن واستقرار دائمين. ولذا فاستمرار دعم المجلس ليس مرجوا فحسب بل هو حاسم أيضا. ولذا فنحن نثني على التزام المجلس بدعم العملية عن طريق توفير قوة لحفظ السلام وفق ما توخاه اتفاق لوساكا. ومن الأمور الحيوية أن يستدام ويدعم زخم التعاون مع المنطقة دون الإقليمية والأطراف المعنية بالصراع بغية تلافي انهيار العملية.

والآن وبعد أن أمنًا التقاء جميع الأطراف حسبما نص عليه الاتفاق فقد أصبح على المجلس أن يتحرك سريعا لنشر الراصدين والمراقبين وحفظة السلام. ونحن نسلم بأن بعض الترتيبات الداخلية المتعلقة بتنفيذ وسيلة ذلك لم تنته بعد. بيد أن هذا يلزم، بل ويجب ألا يقف في طريق وفاء الأمم المتحدة بدورها.

وستعد هذه الأمور ونحن نتقدم في مرحلة التنفيذ التي تتطلب موارد كثيرة. ونحن نحث المجلس على تدبير الدعم المالي اللازم ونرجو أن يتم ذلك.

وفي الأسبوع الماضي لاحظ رئيس جمهوريتنا، فخامة السيد بنيامين و. مكابا في خطابه أمام الجمعية العامة، أن عملية سلام بوروندي التي استهلها الإقليم ويتابعها الآن المعلم جوليوس نيريري، تسير سيرا حسنا في أروشا. كما أعرب عن أمله في أن تتمكن جولة المحادثات المقبلة المقرر أن تبدأ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، من حل بعض القضايا الشائكة المتمثلة في أن يتم التوصل إلى اتفاق سلام وأن ينفذ في أقرب وقت

ممكن. وأعيد هنا تأكيد مناشدة رئيسنا للمجتمع الدولي، أن يواصل الحث على مشاركة جميع الأطراف الأساسية مشاركة كاملة في عملية السلام. وهذا نداء نظل نوجهه حتى إلى المجلس.

وفي أنغولا، انهارت ما كانت يوما ما عملية سلام. إذ أن جوناس سافمبي لم يتحد فقط إرادة الشعب الأنغولي بل وإرادة المجتمع الدولي بأسره، وإرادة هذا المجلس بوجه خاص. وفي غضون ذلك، يظل المدنيون الأبرياء ومعظمهم من النساء والأطفال يتعرضون للموت والمعاناة نتيجة لعناد شخص واحد. وتتطلب المأساة في أنغولا أخذ سافمبي وزمرته مأخذ الجد. فلماذا وإلى متى يظل سافمبي مسموحا له بتحدي العالم وخاصة هذا المجلس؟ إننا نناشد مجلس الأمن والمجتمع الدولي برمته المساعدة في إنهاء هذا العناد. فنتيجة لأعمال سافمبي الوحشية تدينه أفريقيا باعتباره مجرم حرب. وينبغي أن يفعل المجلس الشيء نفسه وأن يصر على اتخاذ تدابير محددة لتحميله مسؤولية أفعاله واستمرار عناده. فهذا في الواقع يشكل تحديا للأمم المتحدة وللمجلس بوجه خاص.

ولقد قامت منظمة الوحدة الأفريقية في مكان آخر بدور بالغ الحساسية، وذلك في الصراع بين إثيوبيا وإريتريا. بل إننا، ونحن نواصل حث الأطراف على ممارسة ضبط النفس وتنفيذ خطة السلام التي وضعتها منظمة الوحدة الأفريقية، نأمل أن يكون الاتفاق الإطاري الذي توصلت إليه المنظمة حافزا لتحقيق سلام دائم بين الدولتين الشقيقتين. وبالمثل، فالدوران اللذان قامت بهما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عملية السلام في سيراليون، والسلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في الصراع في الصومال، يحظيان بالترحيب، كما نرحب بالانفراج في أزمة لوكيربي المزمنة التي جلبت الكثير من الأضرار والمعاناة لشعب ليبيا. ونشيد بمرونة الجماهيرية العربية الليبية وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وكذلك بالدور الميسر الذي أداه رئيس جنوب أفريقيا آنذاك، السيد نيلسون مانديلا. ولذلك فنحن نرجو أن ينظر مجلس الأمن في مناشدة منظمة الوحدة الأفريقية برفع الجزاءات المفروضة على ليبيا.

وبينما بذلت أفريقيا الجهد والموارد في عملية صنع السلام بات من الواضح عمليا أنها تواجه تحديا خطيرا يتعلق بقدرتها على حفظ السلام. ولذا فلا مراء في أن أفريقيا تحتاج ما هو أكثر بكثير من الدعم الملموس لبناء قدرتها حتى تتمكن من أداء دور أكبر أهمية في درء الصراعات وعند الضرورة في حفظ السلام. ونود التأكيد على ضرورة أن ينظر مجلس الأمن في سبل ووسائل أفضل للعمل بالمبادرات الإقليمية الأفريقية ودعمها. ولقد أثبتت التجربة أن آليات الدعم القائمة، من قبيل الصناديق الاستئمانية والترتيبات الاحتياطية لا تكفي وأن فعاليتها تتناقص باطراد. ولذا ينبغي أن ينظر المجلس بجدية في إمكانية وضع ترتيبات أفضل وأكثر كفاءة وأوفر في الموارد.

ويبدو أن الصراعات الأفريقية قد أوجدت سوقا رائجة لتجار الأسلحة والأدهى من ذلك أنه بات واضحا أن كثافة هذه الصراعات كان من الممكن كبحها لو قيد تدفق الأسلحة. فقد خربت هذه الأسلحة بلداننا وشعوبنا. واغتصبت الموارد لإشاعة الموت والألم والمعاناة بدلا من الازدهار. ويظل الأبرياء المدنيون في معاناتهم بسبب هذه التجارة اللاأخلاقية التي لم تجلب سوى الفوضى وزعزعة الاستقرار. فعلينا أن ندين تجار الأسلحة، كما ندين مَن يديمون الحرب في أفريقيا.

وأصبحت العلاقة بين حالات الصراع واللاجئين واضحة بصورة مؤلمة لتنزانيا. فاستمرار الصراعات في أفريقيا، كما قال تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ قد أدى إلى أن يصل عدد اللاجئين إلى ٧,٢ مليون لاجئ. ولا يشمل هذا الرقم ملايين المشردين داخليا. وهذه مأساة بشرية أليمة. وتستضيف تنزانيا حاليا ما لا يقل عن ٠٠٠ ٨٩٠ لاجئ. ويشمل هذا الرقم مَن تستضيفهم مفوضية الأمم المتحدة في المخيمات ومَن ترعاهم في مستوطنات اللاجئين ومَن يستضيفهم السكان المحليون. وهذا عبء ثقيل على بلد فقير مثل بلدي من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية. والعبء ثقيل بوجه خاص ونحن نناهض من أجل مواكبة هذه المهمة المضنية بينما نرزح تحت عبء ديون جبار وأمام تحديات ديون هامة.

بل إننا في وجه هذه التحديات الضخمة، نتحلى بالصبر ونحن نضطلع بعبء اللاجئين بما له من عواقب بعيدة المدى على المجتمعات المحلية المضيفة. وبينما لم نرفض دخول ولجوء أي شخص لائذ للنجاة بحياته ولم نتفاوض على حصص للاجئين بالنسبة لمن يطلب اللجوء في بلدنا، يتزايد قلق شعبنا إزاء العبء المرهق الذي نتحمله.

ومع ذلك، فإننا نواصل أخذهم ليس لأنهم أفارقة، بل كبادرة إنسانية، على الطريقة الأفريقية، ونأخذهم أيضا كواجب دولي علينا.

ولكننا نشعر كذلك بالقلق إزاء أنه لا يسعنا مواصلة التضحية التي نبذلها بدون زيادة الدعم الدولي. وأود هنا أن أؤكد مجددا النداء الذي أطلقه رئيسي من أجل تلقّي دعم أكبر للجهود والموارد التي تنفقها حكومتنا فضلا عن مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ووكالات الغوث الأخرى العاملة في تنزانيا.

وتدرك تنزانيا تماما أنه ولئن كان اللاجئون نتيجة للصراع، فهم أيضا أسباب كامنة لحلقة الصراع المفرغة. ولقد علمنا في بعض الأحيان باستياء عن تهم موجهة إلى بلادنا بأنها بؤرة ساخنة لعناصر داخل مخيمات اللاجئين يعملون على الإطاحة بالسلطات في بلادهم الأصلية، وهو ما ينطوي على إساءة للضيافة.

إن جانب اللاجئين يتصف بالأهمية لأننا نعتقد أن المشكلة لم تحظ باهتمام كاف كمشكلة إنسانية، أقله ليس في أفريقيا. ومع ذلك، يظل هذا مشكلة تخلف أثرا حادا مزعزعا للاستقرار - داخليا بالنسبة للبلد المضيف، وفي المنطقة على حد سواء باعتبار ذلك عاملا مساهما في الصراعات في القارة. ولا يسعنا أن نختار الذين نقدم المساعدة إليهم. وشرعية جهودنا المشتركة تكمن في إيماننا المشترك بكرامة الإنسان وقيمته.

ما من أحد ينكر أن الحكم الرشيد وحقوق الإنسان والديمقراطية الحقيقية أمور تستطيع أن توقف نزوح السكان من بلادهم بما فيها من مشاكل، لكن دعم هياكل الحكم الضرورية وحكم القانون يظلان في الوقت نفسه عاملا هاما للنجاح والسلام والاستقرار. ولا بد أن نؤكد على أنه يجب ألا ينظر إلى أفريقيا بوصفها قارة غير مستقرة تعصف فيها الصراعات. ويلاحظ الأمين العام في التقرير المرحلي الراهن أن الحكم الصالح والمحاسبة والشفافية وحكم القانون أمور أخذت تكتسب أهمية في كل منطقة من مناطق أفريقيا. ونوافق تمام الموافقة على رأيه الذي أعرب عنه في الفقرة ٩٧ من التقرير (S/1999/1008) ومفاده

"وربما كان ما لم يلاحظه العالم الخارجي هو أن الكثير مما دعا إليه يتحقق الآن".

فأفريقيا لا تحتاج إلى المزيد من النصائح. فهي في حاجة إلى دعم في تعزيز هياكل الحكومات وحكم القانون. وما تحتاج إليه هو المزيد من الموارد الثابتة التي تمكّنها من مواصلة العمل المفيد الذي اختارته لنفسها.

ويُعرف الأمين العام الفقر عن حق في تقريره عن أسباب الصراع في أفريقيا، بأنه مصدر الصراعات. وليس من قبيل الصدفة أن معظم الصراعات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تقتصر على بلدان معدل الأمية فيها مرتفع ودخل الفرد لا يتجاوز ٢٦٠ دولارا أمريكيا. ومن الأهمية بمكان أنه فيما نمضي في وضع الاستراتيجيات لمساعدة أفريقيا على التغلب على صعوباتها الحالية، ينبغي أن نكون واعين لعبء الديون الذي تتحمله بوصفه إحدى العقبات التي تعترض جهود التخفيف من عبء الفقر. ولئن كنا نرحب بمختلف مبادرات تخفيف عبء الديون التي يتخذها مجتمع المانحين، يتعين اتخاذ تدابير بعيدة الأثر إذا أردنا التخفيف من حدة الفقر.

إن أهمية معالجة القضاء على الفقر كجزء من استراتيجية منع الصراعات واضحة لجميعنا. وغني عن القول إن بلداننا تبذل جهودا جمة كإسهام في هذا المسعى. وتتراوح هذه الجهود بين تدابير معينة ترمي إلى زيادة الموارد الداخلية المخصصة للتنمية، وتدابير تمكّن شعوبنا ومجتمعاتنا المحلية من المشاركة في وضع وإدارة برامج من أجل التنمية المستدامة. ومواصلة هذا المسعى محفوفة بخطر سياسي كبير، لكننا نعتقد أن تهيئة ظروف محلية مؤاتية لحفز الاستثمارات والتنمية هي مسؤوليتنا الرئيسية.

لكننا يحدونا الأمل في أن تساعد الظروف المادية التي نهيئها محليا على حفز الاستثمار وعلى تقديم العون مما يجعل المساعدة غير ضرورية في الأجل البعيد. وينبغي لهذا أيضا أن يساعد على توليد الاقتصادات في أفريقيا تكون نماذج للمناطق المعرضة للصراعات. وأفريقيا لا يسعها أن تضطلع بهذه المهمة الجبارة من دون تلقي المساعدة. ونحن ندرك النوايا الطيبة التي أعلن عنها هنا وفي محافل أخرى. وكثيرا ما يُلاحظ أن أفضل النوايا الحسنة يتعين أن ترافقها موارد كافية لشن كفاح فعال ضد الفقر في القارة. ويلاحظ الأمين العام بحق في الفقرة ١٠٤ من تقريره أن

"اتخاذ إجراء حاسم بشأن الديون متطلب ملح".

هذا هو التحدي الذي نواجهه.

في الختام، ترحب تنزانيا بالشواغل التي تساور مجلس الأمن حيال أفريقيا. ويحدونا الأمل في أن يرقى هذا الحوار الحالي إلى مستوى التوقعات التي يولّدها. ونعتقد أيضا أن أفريقيا ستشهد تحولا، وأن ازدهار أفريقيا سيهيئ الفرصة ليس لأفريقيا فحسب، بل للمجتمع الدولي بأسره. إن معظمنا يعملون اليوم جادين لمعالجة الانقسامات العرقية ورعاية اللاجئين وبناء مجتمع مدني وإنشاء هياكل للديمقراطية الحقيقية. ومعظم زعمائنا وشعوبنا يعلمون الآن أن مستقبل بلداننا يعتمد على التجارة والعلم والتكنولوجيا. وهناك العديدون الذين يعملون على كفالة الحكم الصالح والشفافية، والقيام بإصلاحات هيكلية. وإن التقدم في تحقيق هذا الغرض قد لا يأتي بسرعة مثلما نتمنى، بيد أننا مدينون لأفريقيا وللإنسانية التي نتشاطرها جميعا بتقديم المساعدة قدر الإمكان.

هذا هو الوقت الذي تحتاج فيه أفريقيا إلى المساعدة. والمساعدة المقدمة إلى أفريقيا ستكون استثمارا ذا مصداقية لنا جميعا. فلدى أفريقيا وعد كبير وإمكانية كبيرة. وصرف النظر عن هذا الوعد وعن هذه الإمكانية يضر ليس بأفريقيا فحسب، بل بالمجتمع الدولي أيضا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية تنزانيا المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى بلادي.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل جامايكا يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد مولينغز (جامايكا) مقعدا بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي وزير الشؤون الخارجية والتعاون في توغو، معالي السيد جوزيف كوكو كوفيغو. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كوفيغو (توغو) (تكلم بالفرنسية): يشرفني عظيم الشرف أن أتكلم أمام مجلس الأمن فيما ينظر مرة أخرى في الحالة في أفريقيا، في ضوء التقرير الذي قدمه الأمين العام صباح أمس عن حالة تلك القارة.

واسمحوا لي أولا أن أهنئكم بحرارة، سيدي الرئيس، على الطريقة الرائعة للغاية التي تدير بها بلادكم، هولندا، رئاسة المجلس في هذا الوقت المفعم بالأعمال بصورة خاصة.

وبالمثل، أشيد إشادة خاصة بالأمين العام على تقريره المرحلي الذي يبين الخطوات المتخذة في فترة تزيد على عام بقليل. وهذه الممارسة تبين مرة أخرى اهتمامه المتواصل بأفريقيا التي ما زالت للأسف تواجه جميع أنواع الصعوبات.

لقد بيّن الأمين العام في تقريره الأول (S/1998/318) عن أسباب النزاع وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها المشاكل الكبرى التي تواجه قارتنا والمبادئ الأساسية التي ينبغي أن توفر أساسا لحلها.

ودعا الدول الأفريقية إلى اتخاذ الخطوات الضرورية التي تؤدي إلى الديمقراطية وحكم القانون والدخول في إصلاحات تؤدي إلى النهوض بالحكم السديد والإدارة الجيدة للشؤون العامة. وحث المجتمع الدولي أيضا على التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بتشجيعها على اتخاذ مبادرات تتعلق بصون السلام وتوطيده.

وعقب صدور التقرير، أجرى مجلس الأمن تحليلا معمقا للتوصيات الواردة فيه، في جملة أمور أخرى، بمساعدة الفريق العامل الذي أنشئ لهذا الغرض. وأدت

تلك العملية إلى نوع من مراجعة الذات بشأن مختلف المشاكل وإلى صدور بيانات رئيسية تتعلق بالتزام أعضاء المجلس. وهكذا فإننا رحبنا بتأييد المجلس للمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية وتأييده القوي لتعزيز قدرة الدول الأفريقية على مكافحة التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى أفريقيا وداخلها.

وفي البيان الرئاسي الذي أصدره المجلس في أعقاب الاجتماع الوزاري الذي عقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، طالب المجلس جميع الدول الأعضاء والمنظمات المعنية بتوفير الدعم المالي والتقني الضروري بغية تعزيز الترتيبات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية القائمة لمنع الصراعات، وصون السلم والأمن، وتسوية المنازعات.

وبالإضافة إلى ذلك، أيد المجلس تعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ويمكن للمرء أن يرى أن العملية الجارية الآن تبعث على التشجيع وتوفر أسبابا تدعو إلى التفاؤل. ويؤمل أن تؤدي إلى اتخاذ خطوات ملموسة من شأنها أن تتيح لأفريقيا بصورة حاسمة إمكانية السير على درب التقدم والتنمية.

وفي هذا الصدد ينبغي لنا أن نتذكر أن مجلس الأمن، بموجب أحكام قراره ١١٧٠ (١٩٩٨)، مطلوب منه أن يقيِّم التقدم الذي تحقق في مجال النهوض بالسلم والأمن في أفريقيا في العام القادم. وإن التقرير المرحلي للأمين العام الذي صدر مؤخرا وعقد هذه الجلسة برئاستكم، سيدي، لدليل على تزايد درجة الوعي بقارتنا، وإننا نود أن نعرب عن تقديرنا لذلك.

لقد قيل الكثير منذ يوم أمس عن الدول الأفريقية، ولذا أود فقط أن أشيد بالأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية وبرئيسها، من خلال ممثله، الذي تكلم أمس باسمه، وكذلك بالممثلين الآخرين الذين قيموا الحالة تقييما تاما والحلول المقترحة دعما للمبادرات الجارية حاليا.

لقد أصبحت الانتخابات الديمقراطية تدريجيا في العديد من أرجاء أفريقيا القاعدة وليس الاستثناء. فالحكم السديد والشفافية والدولة التي تستند إلى حكم القانون أصبحت تترسخ الآن ببطء ولكن بصورة أكيدة في جميع أرجاء القارة. وتطورت تطورا كبيرا في السنوات القليلة الماضية الآليات الأفريقية لتسوية الصراع.

وهنا أود أن أشير إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إذ أن أصواتا ذات طابع رسمي أكبر مني تكلمت أمس عن القارة برمتها. فالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تسعى جاهدة إلى تعزيز آليتها لمنع الصراع وإدارته وحسمه، إذ كان إنشاء الجماعة معلما رئيسيا في تعزيز قدرات منطقة غرب أفريقيا من أجل الدبلوماسية الوقائية وإعادة إرساء السلام وصونه.

وفريق المراقبين، التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مكن الجماعة الاقتصادية - وبدرجات متفاوتة من النجاح، باعتراف الجميع، ولكن على نحو فعال جدا رغم ذلك - من التصدي لحالات الأزمات في ليبريا وسيراليون وغينيا - بيساو.

واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن تقدير الرئيس الحالي لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - رئيس بلدي، السيد غناسنغبي إياديما - على الاهتمام المستمر الذي أولاه المجلس لحفظ السلم والأمن في منطقتنا دون الإقليمية.

وإدارة حالات ما بعد الصراع مسألة أخرى ينبغي لنا أن نركز عليها لأن فترة ما بعد الحرب لا تحظى غالبا بالإدارة الكافية في أفريقيا. وفي العديد من الحالات، قامت أطراف الصراع بتخزين احتياطات كبيرة من الأسلحة، غالبا بطريقة لا ضابط لها، ويمكن بالتالي أن تسهم في استئناف الأعمال العدائية.

ولذا فإن من الضروري للمجتمع الدولي، وعلى أساس توصيات الأمين العام ذات الصلة، أن يدعم البلدان المعنية في تنفيذ برامجها لنزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج. وينبغي له أيضا أن يستجيب فورا لاحتياجاتها الطويلة الأمد في مجالي إعادة الإعمار والانتعاش.

وفي هذا الصدد، أرحب بمقترح الأمين العام الوارد في تقريره الأخير عن سيراليون الرامي إلى إنشاء قوة تابعة للأمم المتحدة في هذا البلد، عملا باتفاق لومي للسلام. وأعتقد أن مجلس الأمن سيأذن بالوزع الفوري

لتلك القوة، التي ستساعد، وفقا للولاية التي ستمنح لها، حكومة سيراليون على تنفيذ خطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

واسمحوا لي أن أذكّر بأن التأخير في نشر القوات قد ترتبت عليه آثار هامة بالنسبة لتطور الحالة في أيار/ مايو الماضي في غينيا - بيساو. وآمل أملا قويا، بعد الاستفادة من التجربة وبالالتزامات التي قطعت للتو من أجل تعزيز قوة حفظ السلام في سيراليون، وبدعم من مجلس الأمن، بأن عملية الانتشار في ذلك البلد ستجري في أقرب وقت ممكن.

لقد كانت غينيا - بيساو تتوقع وصول ما لا يقل عن ٥٠٠ ١ جندي من أفراد القوات. وبمساعدة من فرنسا، تم نشر ٦٠٠ جندي، ولكن القوات لم تكن، مع زيادة التوترات، مجهزة بصورة جيدة، ولم تتمكن لسوء الطالع من الاضطلاع بأي شيء مع تدهور الحالة. ولذا، فما من شك في أن المبادرة التي يضطلع بها حاليا بالنسبة لسيراليون ستساعد في تخفيف القلق المبرر الذي أعربت عنه حكومة سيراليون مؤخرا بالنسبة لتنفيذ هذا البرنامج. إن السلام في سيراليون لا غنى عنه، لأن أي تأخير في هذا الصدد من شأنه أن يترك أثرا سلبيا على الحالة في غينيا، التي تحملت عبئا ثقيلا تمثل في تدفقات اللاجئين؛ وعلى ليبريا، التي قدمت تضحيات كبيرة فعلا.

ولئن كانت الجهود التي بذلت حتى الآن لتعزيز القدرة الأفريقية في مجال حفظ السلام تستحق الثناء، فإنها لا تعفي بطبيعة الحال المجتمع الدولي أو مجلس الأمن من مسؤولياتهما، لا سيما وأن ميثاق الأمم المتحدة أناط بمجلس الأمن المسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين.

والرأي العام في غرب أفريقيا يرى أن المجتمع الدولي يميل إلى التعويل بصورة أساسية على الجهود الإقليمية الجارية ولا يقدم الدعم الكافي. فبلداننا لا تزال تعاني من الضعف الاقتصادي والاجتماعي، وعبء محاولة حسم الصراعات الإقليمية يترك أثرا سلبيا على الميزانيات الوطنية، وعلى برامجنا التعليمية، وما شابه ذلك.

ولا ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ مساعدته المالية واللوجستية للدول الأفريقية، مع تواضعها، ذريعة للتخلي عن القارة. ومن المرجح أن أفريقيا ستظل تحتاج إلى الدعم اللوجستي والموارد المالية فترة طويلة قادمة، خاصة إذا أرادت النجاح في إعادة إرساء السلام وصونه.

علاوة على ذلك، تدل الصراعات التي دارت مؤخرا على امتداد أفريقيا كلها تقريبا على أن بإمكان الاعتبارات التاريخية بل واللغوية أن تعقد الجهود الإقليمية الرامية إلى تسوية الصراعات. وفي تلك الحالات، فإن التدخل المباشر من الأمم المتحدة يكون ضروريا أحيانا بغية صون السلم.

وبالنظر إلى هذه المتطلبات، من المؤسف أنه لم يول القدر نفسه من الاهتمام لجميع حالات الأزمات والصراعات. وقد استمعت باهتمام شديد بالأمس إلى تعليق من ممثل الجزائر الذي ذكر أن "المعاناة لا لون لها".

وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، أكد الرئيس تشيلوبا الملاحظة نفسها في إحاطته الإعلامية للمجلس بشأن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى، عندما قال محقا إن المجتمع الدولي عندما يتعامل مع المسائل ذات الصلة بأفريقيا، فإن التكلفة دائما ما تكون العامل الحاسم وتكاد تصبح عقبة أمام مشاركة الأمم المتحدة على نحو فعال. ونأمل أن تساعد العمليات الحالية والمبادرات المستقبلية في تصحيح هذه النزعة إلى تهميش أفريقيا التي لا تطلب شيئا سوى مشاركتها في جهودها الرامية إلى تعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير الشؤون الخارجية والتعاون في توغو على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى وفدي.

المتكلم التالي على قائمتي هو معالي السيدة فاسوندارا راجي، وزيرة الدولة للشؤون الخارجية في الهند. وأدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها الآن.

السيدة راجي (الهند) (تكلمت بالانكليزية): على الرغم من أن الجلسة الوزارية التي اقترحها الأمين العام ستعقد في السنة المقبلة، فإنني أرحب بهذه الفرصة لأتكلم أمام المجلس عن أفريقيا، القارة التي لنا معها، نحن في الهند، علاقات وثيقة وتاريخية. وتقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها، الصادر في نيسان/أبريل ١٩٩٨،

تضمن عددا من التوصيات لمنظومة الأمم المتحدة وللدول الأعضاء. وقد مر عام على ذلك وحان وقت التقييم، كما فعل الأمين العام في تقريره المرحلي.

وكما قلنا في السنة الماضية، فإن أغلبية المشاكل التي حددها الأمين العام في تقريره تخرج عن نطاق ولاية مجلس الأمن. ومع ذلك، بما أننا في هذه المناقشة سنتناول جملة التحديات التي تواجه أفريقيا - وإن كان ذلك فقط لتحديد أبعاد مشاكل الصراعات والأمن - سأشير أيضا إلى المسائل التي سلط الضوء عليها في التقرير والتي تقع فيها المسؤولية على أطراف أخرى غير المجلس.

ونلاحظ باهتمام الخطوات المتواضعة والعملية التي يقترحها التقرير في القسم المتعلق بالتصدي لحالات الصراع. ولعلنا نتفق جميعا على أنه من الحكمة دائما تجنب جهود الوساطة المتنافسة، بوصف ذلك مبدأ عاما لا يقتصر على أفريقيا؛ حيث أدى ذلك أحيانا إلى حالات توتر بين الوسطاء تنعكس على الصراع. وقد تساعد أفرقة الاتصال والمؤتمرات الاستثنائية، رغم أنها بداهة لا تكون مفيدة - ولا ينبغي تنظيمها - إلا عندما يكون طرفا الصراع على استعداد للدخول في محادثات.

وقد شاركنا في عملية إنترلاكن، ونحن مهتمون برؤية نتائج الجزاءات. وفي رأينا أن ذلك يجب أن يركز على تخفيف أثر الجزاءات على الأبرياء، في أفريقيا وغيرها، بدلا عن تخفيف العبء الإداري عن المصارف الدولية التي تفرض الجزاءات عن طريقها. وينبغي هنا توضيح نقطة أساسية وذات صلة: فكما لاحظ أحد التقارير التي قدمت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أوائل هذا العام (E/1999/16، الفقرة ٢٥)، فإن أفريقيا قد تعرضت لعمليات هروب مكثفة لرؤوس الأموال، تقدر بزهاء ٢٢ مليار دولار بين عامي ١٩٨٢ و١٩٩١؛ وهذه التدفقات، التي زادت منذ ذلك الحين، تمثل ثمار الفساد وقد استثمرت في مصارف في بلدان متقدمة النمو. ويدعو تقرير الأمين العام إلى اتخاذ خطوات للقضاء على الفساد في أفريقيا، ولكن كما يوضح التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإن أفريقيا تحتاج حاجة ماسة إلى إعادة تلك الأموال، ولبلوغ ذلك الهدف فهي تحتاج إلى مساعدة الحكومات الأجنبية التي توجد فيها تلك المصارف. فالفساد لا يمكن القضاء عليه من مصدره إذا كان من السهل تهريب أموال الرشاوى إلى الخارج.

ونلاحظ أن الأمانة العامة تعمل مع الدول الأفريقية لجعل انتهاك أنظمة الحظر التي يفرضها مجلس الأمن جريمة بموجب القوانين الوطنية. وهذا سبيل يثير الاهتمام. غير أنه نظرا لأن معظم الأسلحة التي تستخدم في الصراعات الأفريقية تصنع في قارات أخرى وتصدر إلى أفريقيا، حيث غالبا ما يحدث ذلك بعلم تام بأن من سيستخدمونها هم المقصودون بأنظمة الحظر، فإن أي قانون تسنه الدول الأفريقية سيكون عديم الفعالية ما لم تكن هناك ضوابط قانونية على القدر نفسه من الصرامة في البلدان المصدرة للأسلحة.

وفيما يتعلق بخفض مشتريات الأسلحة إلى ما دون ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، فإن التقرير يلاحظ أن بلدانا عديدة في أفريقيا ترى أن ذلك أمر صعب التنفيذ. وهنا أيضا، من البديهي أن هذا رقم لا يمكن اعتباره مطلقا على نحو عام.

ونحن مندهشون من أن التقرير يغفل الإشارة إلى المرتزقة. فمن المعروف جيدا أن المرتزقة هم وراء استدامة عدد من الصراعات الجارية، وأنهم يرتكبون انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني ويقومون بتسويق خدماتهم بنشاط لأطراف النزاعات في أفريقيا. ويأتي معظمهم من بلدان من خارج القارة قامت مؤخرا بتشذيب جيوشها. وفي هذه الحالة أيضا، هذه مشكلة تخص أفريقيا ويكمن حلها خارج نطاق إرادتها.

والمسألة الهامة الأخرى التي أغفلت هي مسألة الإرهاب التي تعاني منها أفريقيا والأمن الأفريقي كما تعاني منها أجزاء أخرى عديدة في العالم. وفي مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في الجزائر، تعهد القادة الأفريقيون بالعمل على وضع اتفاقية دولية وعالمية لمكافحة جميع أنواع الإرهاب. ونحن نرحب بهذه الدعوة ونؤيدها.

ونحن نرحب بالجهود الدولية الرامية إلى تعزيز قدرة أفريقيا على حفظ السلم. والمؤتمر الدولي المعني بحفظ السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة، الذي عقد في نيودلهي في آذار/ مارس من هذه السنة، ركز تركيزا كبيرا على حفظ السلم في أفريقيا. وقد بذلنا جهدا خاصا لكفالة مشاركة أفريقيا، ونأمل أن يكون من حضروا المؤتمر وجدوه مفيدا. وقد أسهمنا تقريبا في جميع عمليات حفظ السلام التي نفذتها الأمم المتحدة في أفريقيا ونبقى ملتزمين بجهود حفظ السلام هناك.

وفي حين أن قدرات أفريقيا في مجال حفظ السلام تتطور، لا ينبغي أن تصبح ذريعة لمجلس الأمن لأن يتخلى عن مسؤولياته عن صون السلم والأمن الدوليين ويرفض إنشاء عمليات حفظ سلام في أفريقيا لأنها ستتطلب موارد إضافية وتنطوي على مخاطر لأفرادها، أو يمكن أن يطول أمدها. وكل مناطق العالم ينبغي التعامل معها على قدم المساواة وبشكل يتسم بالشفافية. وأفريقيا تستحق ليس اهتمام المجلس فقط في مناقشات كهذه، وإنما الإرسال السريع لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام كلما كانت مطلوبة.

ومعظم النقاط التي وردت في القسم الذي يتحدث عن المساعدة الإنسانية تعيد سرد توصيات قدمت في التقرير الأخير لمجلس الأمن بشأن حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح (S/1999/957). ولعلكم تذكرون أننا شرحنا بالتفصيل في بيان أمام المجلس ألقيناه في وقت سابق من هذا الشهر (S/PV.4046) السبب الذي نعتقد من أجله أن هذه التوصيات في حاجة إلى مزيد من البحث وأنه لا ينبغي قبولها كأساس للعمل.

وعموما، فإن أي شيء يقوم به مجلس الأمن بالنسبة لأفريقيا يحتمل أن يكون غير كاف إلا إذا بذلت جهود دولية ملموسة للتصدي على نحو فعال للمشكلة الأساسية، وكما قال الأمين العام، فإن التنمية شيء أساسي لصون السلم والأمن. ماذا حققت أفريقيا في السنة الماضية؟ إن الأرقام التي وردت إلينا من منظومة الأمم المتحدة تثير البلبلة.

وجاء في الموجز السنوي للحالة الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا العام، أن نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٩٨ هي ٣,٣ في المائة، مسجلة ارتفاعا عن نسبة ٢,٩ في المائة في عام ١٩٩٧، وهي أعلى معدل نمو في أية منطقة في العالم؛ وورد في التقرير أن ٣٣ من أقل البلدان نموا في أفريقيا زادت معدلات النمو فيها من ٢,٤ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٤,١ في المائة في عام ١٩٩٨. وهذا أمر يثير الارتياح، إلا أن الدراسة الاستقصائية للاقتصاد العالمي لعام ١٩٩٩، الذي أعدته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تنص على أن نسبة النمو في أفريقيا انخفضت من ٢,٧ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٢,٥ في المائة في عام ١٩٩٨. ونأمل ألا يكون هناك كل هذا التفاوت الكبير بين تقديرات الأمم المتحدة؛ وإلا، فإنه يصعب على الدول الأعضاء أن تحكم على الحالة بشكل موضوعي.

نحن بحاجة أيضا إلى تجزئة المشكلة إذا أردنا أن نتقدم بتوصيات مفيدة؛ فغربي، وشرقي، وجنوبي أفريقيا مرت بأوقات عصيبة، ولكن داخل هذه المناطق، وفقا لهذه الدراسة الاستقصائية، حققت البلدان الواقعة في منطقة الفرنك نموا جيدا، فنما بعضها بنسبة ٤,٩ في المائة في عام ١٩٩٨، بينما نما البعض الآخر بنسبة ٥,٥ في المائة. ومن الواضح أننا نحتاج في محافل أخرى إلى معالجة الاحتياجات المحددة للبلدان والمناطق دون الإقليمية في أفريقيا، ومساعدتها على وضع الحلول الواجبة حسب الإمكانيات المحلية.

ونشعر بالإحباط لأن القسم الثالث من التقرير، بشأن بناء السلام الدائم وتعزيز النمو الاقتصادي، ينظر في جوانب الحكم السليم أكثر من نظره في التدابير العملية لتعزيز النمو. والحكم الفعال الذي يتسم بالشفافية ويخضع للمحاسبة ويستجيب لاحتياجات المحكومين وأولوياتهم هام، ولكن ربط المساعدة والاستثمار بالمعايير التعسفية التي لا تتعلق بالبارامترات الاقتصادية لن يعزز حقوق الإنسان ولا الازدهار. وعلى النقيض من ذلك، فإن التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي يؤكد بوضوح العلاقة الوثيقة بين الدخل والرفاه. فثمانية من أفضل عشرة بلدان حققت نتائج جيدة في "تصنيف بوردا" في أفريقيا كانت أيضا ضمن أفضل عشرة بلدان فيما يتعلق بمعدل دخل الفرد، مما يناقض ما يزعم في كثير من الأحيان من أن التنمية الإنسانية لا تعتمد بالضرورة على نمو الدخل.

ويحث التقرير البلدان الأفريقية على تهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار، بما في ذلك إيلاء انتباه أكبر للموارد البشرية والصحة العامة، ولكن التقارير الأخرى الصادرة عن منظومة الأمم المتحدة تكمل الصورة. ففيما يتعلق بالاستثمار، أشار تقرير الاستثمار العالمي في السنة الماضية، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا أدى إلى عوائد أفضل من مثيله في أية منطقة أخرى. ووجد هذا التقرير أيضا أن المستثمرين الأجانب نظروا فوق كل شيء، إلى البلدان الأفريقية التي تتمتع ببيئة منفتحة ذات اقتصاد كلي ومنظم، ولهذا فإن التوصية الواردة في تقرير الأمين العام بأنه ينبغي للبلدان

الأفريقية أن تهيئ بيئة مؤاتية تجذب الاستثمار توصية سليمة.

لكن تقرير الاستثمار العالمي وجد أيضا أن كل الاستثمار الأجنبي المباشر تقريبا في أفريقيا استهلك في الاستغلال السريع للموارد الطبيعية. وبعبارة أخرى، لو حاز بلدان أفريقيان للموارد الطبيعية، مثل النفط أو الغاز، التي يهتم المستثمرون الأجانب بها بدرجة كبيرة، فإن البلد الذي يتمتع ببيئة أكثر استقرارا هو الذي سيحظى بالفرصة الأفضل للحصول على هذا الاستثمار. ومع ذلك، فالبلدان الأفريقية غير الحائزة للموارد الطبيعية الجذابة، مهما كان حسن حكمها، أو استقرار بيئات اقتصاداتها الكلية، لا يحتمل أن تحصل على استثمار أجنبي كبير. ولما كانت هذه البلدان هي التي كثيرا ما تكون في أشد الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، فهناك انفصال واضح بين الحاجة والإمداد لا بد من معالجته. ولتوضيح هذه النقطة في جميع أنحاء القارة، فإن نمو القطاع الصناعي، الذي دفع التنمية في جميع المناطق، انخفض من ٣,٨ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٣,٢ في المائة في عام ١٩٩٨، وكان السبب الرئيسي في ذلك غياب الاستثمارات.

والأهم من ذلك أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تذكرنا بأن الفجوة التي يجب تمويلها من الموارد الخارجية إذا كان لأفريقيا أن تخفض الفقر هي ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الأفريقي، وهو نفس النسبة تقريبا فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وفي معظم الاقتصادات النامية التي انطلقت، لم تزد نسبة هذه الفجوة على الإطلاق عن ٢ أو ٣ في المائة. ويدلل الرقم بالنسبة لأفريقيا على الطبيعة المختلفة من الناحية النوعية للاحتياجات الأفريقية، ولهذا فإن الانخفاض في صافي التدفقات والنطاق المحدود للاهتمام الأجنبي يثيران قدرا أكبر من الانزعاج.

وبالنسبة للصحة العامة، يشير التقرير إلى تحديات كل من مرض الإيدز والملاريا دون أن يحدد مرة أخرى ضخامة المشكلة التي تواجهها أفريقيا. وتقرير الصحة العالمية لعام ١٩٩٩، الصادر عن منظمة الصحة العالمية، يصف تحدي الملاريا في أفريقيا بوصفه مسألة إنمائية اجتماعية واقتصادية، وليس مجرد شاغل صحي، ويضيف التقرير أنه حيث أن للأثر الاقتصادي العكسي للملاريا في أفريقيا قد قدر بأنه أكبر من ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، فمن الممكن أن يعتبر سببا، وليس مجرد نتيجة، للتخلف. وبالتالي، فإن العمل الدولي الحاسم للقضاء على الملاريا يمكن أن يضيف ١ في المائة على الأقل إلى الناتج المحلي الإجمالي الأفريقي، وإمكانية إجراء ذلك أفضل بكثير من وضع حد اعتباطي أقصى للإنفاق على الدفاع مثلا.

وبالنسبة لمرض الإيدز، تدل الأرقام المتعلقة بأفريقيا، الصادرة مؤخرا عن منظمة الصحة العالمية، على إصابة ٥٤ مليون نسمة، أما تقرير التنمية البشرية، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فيحيطنا علما بأن تكلفة العلاج الذي استحدثته شركة غلاسكو ويلكم انخفضت من ٠٠٠ ١٠ إلى ٠٠٠ ٣ دولار في السنة للمريض، وهذا الرقم لا يزال يتعدى قدرة أفريقيا. فإذا عولج الـ ٥٤ مليون أفريقي كلهم، يمكن أن تصل التكلفة السنوية للقارة إلى ١٦٢ بليون دولار. فمن أين يأتي هذا المبلغ؟ وهذا يثير مسألة عامة متعلقة بالإهمال وعدم تطبيق البحوث العلمية والتكنولوجية المتقدمة في المجالات الصحية في العالم النامي، والحاجة إلى الاستكشاف العاجل للطرق المبتكرة لتمويل تطبيق هذه البحوث، وبخاصة في أفريقيا.

وتسهم الهند بأقصى قدراتها في تعزيز السلام والتنمية المستدامة في أفريقيا. ونعطي أعلى الأولويات للتعاون الاقتصادي مع أفريقيا. ومن الأدوات الأساسية لتعاوننا التقني مع أفريقيا برنامج التعاون التقني والاقتصادي الهندي، الذي جرى بمقتضاه تدريب حوالي ٠٠٠ ٢٠ مواطن أفريقي حتى الآن في مجالات تتضمن الصيرفة، والتجارة الخارجية، وموارد المياه والهيدرولوجيا، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والالكترونات، والتصوير بالأقمار الصناعية، والزراعة، والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وبرامج الحاسوب، وموارد الطاقة المتجددة، وما شابهها. ويدرس أكثر من ٠٠٠ ١٥ طالب أفريقي في الهند. ونقدم ٣٥٠ ١ دورة تدريبية كل عام في أفضل مؤسساتنا التعليمية، وحوالي ٦٠ في المائة منها مخصصة للمرشحين من أفريقيا. وينفذ هذا البرنامج أيضا طائفة من مشاريع المساعدات التقنية في أفريقيا. والتدريب والتعاون المتبادل في مجال حقوق الإنسان، وفي إجراء الانتخابات، وفي الإجراءات البرلمانية، وفي إدارة القطاع العام، عناصر هامة من علاقاتنا المتعددة الجوانب.

وتنشئ عدة شركات هندية مشاريع مشتركة في أفريقيا، فأرسلت رأس المال، ورفعت مستويات التكنولوجيا، وشجعت على خلق الوظائف. وتشارك

الصناعة الهندية مشاركة هائلة في تطوير البنية التحتية الأفريقية في قطاعات مثل السكك الحديدية. وفي عام ١٩٩٨، أنشأنا صندوقا دائرا لأفريقيا لتعزيز التجارة، والاستثمار، والمشاركة في التكنولوجيا، فضلا عن إعادة تنشيط التجارة المتبادلة مع أفريقيا، والاستثمار في تنمية أفريقيا.

وستظل أفريقيا تتمتع بالأولوية القصوى لدينا بوصفها شريكا في التعاون. ونرجو أن تحظى بنفس الأولوية في منظومة الأمم المتحدة كذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي وزير الدولة للشؤون الخارجية في سلوفاكيا، معالي السيد ياروسلاف شليبو. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شليبو (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة هولندا، وتهنئتكم، سيدي، بصفة شخصية، على إدارتكم الممتازة لرئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر. وأود أيضا أن أشكر سلفكم، ممثل جمهورية ناميبيا، على قيادته الفعالة لمجلس الأمن في شهر آب/أغسطس.

ترحب سلوفاكيا بمبادرة هولندا لعقد هذا الاجتماع الهام حول أفريقيا في وقت مناسب، وتعتبر هذه خطوة مبشرة بالخير صوب الحل النهائي لمشاكل أفريقيا المعلقة.

وترحب سلوفاكيا بحرارة بالتقرير المرحلي الذي قدمه الأمين العام مؤخرا بشأن تعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، كما نقدر الإحاطة التي قدمها الأسبوع الماضي السيد فردريك شيلوبا رئيس جمهورية زامبيا حول الحالة في أفريقيا وجميع الأنشطة الأخرى التي تم الاضطلاع بها لمساعدة أفريقيا في سعيها نحو السلام والتنمية.

وما من شك في أن قارة أفريقيا أحرزت في السنوات الأخيرة تقدما كبيرا في طريقها نحو الاستقرار والازدهار. ومع ذلك، فإن أفريقيا رغم بعض المنجزات التي حققتها، لا تزال، وهي على عتبة الألفية الجديدة، منكوبة ومهددة بعدد كبير من الصراعات والتوترات. ودون وجود نهج مناسب يمكن أن تتحول تلك التوترات بسرعة إلى صراعات مدمرة جديدة.

والاستجابات السريعة والحلول السلمية للنزاعات أساسية لتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. ومن الواضح أن وجود شراكة نشطة وعملية بين أفريقيا والمجتمع الدولي هو إحدى الأولويات الأساسية من أجل منع الصراعات وحسمها ومساعدة أفريقيا على تهيئة بيئة صالحة للنمو الاقتصادي في بلدانها. والمساعدة المستمرة والمتزايدة من جانب المجتمع الدولي هامة أيضا لبناء وتعزيز قدرة أفريقيا في مجال حفظ السلام للتعامل مع الأزمات. ومع ذلك فإن هذا لا يمكن أن يكون بديلا عن مسؤولية أفريقيا ذاتها. ويجب على أفريقيا أن تبدي الإرادة السياسية للسعي إلى حلول سياسية للمشاكل بدلا من الحلول العسكرية، وأن تلتزم بمبادئ الحكم السليم مع الاحترام الدقيق لحقوق الإنسان وسيادة القانون. وفي هذا الصدد، رحبنا بتصميم الزعماء الأفارقة على تعزيز الديمقراطية وحكم القانون، على نحو ما تأكد مؤخرا في القمة الخامسة والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية المعقودة في الجزائر، ففي بيئة الحكم السليم فقط يمكن للبلدان أن تضمن استقرارها وازدهارها.

والترتيبات الإقليمية أصبحت تشكل بالفعل جزءا لا يتجزأ من الجهد المشترك الذي يبذله المجتمع الدولي لصون السلم والأمن في أفريقيا. وسلوفاكيا ترحب بزيادة التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة وأفريقيا فيما يتعلق بحفظ السلام وتؤيدها بالكامل. فعمليات حفظ السلم لا تزال تلعب دورا لا غنى عنه في تسوية الصراعات الحالية. وينبغي أن نعترف بالدور الهام الذي اضطلعت به المنظمات الأفريقية، الإقليمية ودون الإقليمية، مثل منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في معالجة نزاعات معينة وفي تنفيذ بعثات حفظ السلام في عدة بلدان أفريقية. وعلينا أن نزودها بالموارد المالية والمادية اللازمة.

وفي هذا الصدد، تثني سلوفاكيا على أنشطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبصفة خاصة أنشطة رئيس توغو التي أدت إلى التوقيع على اتفاق لومي للسلام الذي أعطى أملا جديدا لشعب سيراليون. كما نقدر عظيم التقدير الجهود الدبلوماسية وجهود الوساطة التي اضطلع بها رئيس زامبيا، والتي سهلت توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما ساعد على تهيئة الظروف الإيجابية لإعادة السلام في منطقة البحيرات العظمى.

وليس هناك شك في أن عملية السلام لم تكتمل، وأن مساعدة المجتمع الدولي لا يمكن أن تتوقف بعد إحلال السلام. فالنتائج القادرة على البقاء: السلام والتنمية الدائمين لا يمكن تحقيقها أو الحفاظ عليها دون متابعة كافية. وهذا يتطلب انتقالا واضحا وسلسا من عمليات حفظ السلام إلى بناء السلام ما بعد انتهاء الصراع. وجميع العوامل المطلوبة للمصالحة والتعمير وخلق الظروف المؤاتية للنمو الاقتصادي ينبغي معالجتها وتعزيزها بغية الحيلولة دون استئناف الصراع. والمثال القيِّم في نظري هنا، هو المثال الذي أرسته موزامبيق، ليس فقط من حيث حسمها لصراعها الداخلي، وإنما أيضا في تصميمها على محاربة واحد من أكثر أمراض الصراع انتشارا على هذه القارة، ألا وهو الألغام المضادة للأفراد.

وما فتئت سلوفاكيا، منذ إنشائها كدولة مستقلة فـي كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، تشارك في عدد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم في أفريقيا وفي أجزاء أخرى من العالم. وحتى هذا التاريخ خدم ما يقرب من ٠٠٠ ٣ من أفراد حفظ السلم السلوفاك تحت علم الأمم المتحدة في بعثات حفظ السلام. وفي القارة الأفريقية شاركت سلوفاكيا بنشاط في بعثات الأمم المتحدة في أنغولا وفي منطقة الحدود بين أوغندا ورواندا، وفي ليبريا وسيراليون. وفضلا عن ذلك، فإن سلوفاكيا على استعداد للمساهمة بوحدة هندسية قوامها ١٥٠ فردا لأنشطة إزالة الألغام في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وقد أعربت مؤخرا عن استعدادها لإرسال أفراد لبعثة محتملة للأمم المتحدة لحفظ السلام في إثيوبيا وإريتريا. وعند الكلام عن عدد القوات بالنسبة للفرد، نقول إن سلوفاكيا تعد في طليعة البلدان المساهمة بقوات.

وعلاوة على ذلك، وبغية تحسين قدرة أفريقيا على منع الصراعات وحلها، فإن سلوفاكيا مستعدة للمساهمة في هذا الجهد وتقديم تسهيلات في مركزها التدريبي لعمليات حفظ السلام، وبصفة خاصة توفير التدريب لوحدات هندسية.

ونعترف بأن مشكلة الألغام المضادة للأفراد تمثل عبئا كبيرا في مهام التعمير وتعزيز التنمية المستدامة بعد انتهاء الصراع في المناطق المنكوبة. والتزام سلوفاكيا بحل هذه المسألة يتجلى ليس فقط في تصديقها على اتفاقية أوتاوا هذا العام، بل يتجلى أيضا في مشاركتها النشطة في أنشطة إزالة الألغام في عمليات حفظ السلام. وسلوفاكيا على استعداد لمواصلة توفير مهاراتها وتقنياتها ومعداتها في هذا الصدد.

إن الحالات المحـددة تتطلـب تطبيق تدابير محددة، بما فيها الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن. وفرض الجزاءات يمكن أن يستعمل كتدبير للانفاذ، ولكن ينبغي استخدامه بالأحرى كتدبير للوقاية. ونحن نوافق على الرأي القائل بأن هناك حاجة إلى أن تكون الجزاءات أكثر تركيزا علـى الهدف لضمان أن تحقق الغرض منها مع تعظيم أثـرها علـى الزعماء السياسيين وصناع القرار.

وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لحظر السلاح الذي يمكن أن يكون أداة أساسية في منع تدفق الأسلحة غير المشروعة والمواد المتصلة بها إلى مناطق الصراع أو التوتر في أفريقيا. ومن ثم، يتعين أن تتخذ الأمم المتحدة والمجتمع الدولي كل التدابير المتاحة لإنفاذ التطبيق الفعال لأي حظر للسلاح يفرضه مجلس الأمن، وذلك - في جملة أمور - من خلال تحديد مصادر تدفقات الأسلحة.

وهناك مثـال مريـر على انتهاك حظر الأسلحة نشهده في أنغولا. ففي ذلك البلد فشلت عملية الأمم المتحدة لحفظ السـلام، ولـم يحقـق جهد المجتمع الدولي أي هـدف بسبب استمـرار إمـداد يونيتا بالأسلحة.

ونشعر بالقلق لأن جزاءات مجلس الأمن يجري انتهاك معظمها من جانب بلدان غير أفريقية يريد البعض منها أن يعُترف به كمساهم في السلم والأمن الدوليين. وسلوفاكيا تتمسك تمسكا صارما بكل قرارات مجلس الأمن، بما فيها القرارات المتعلقة بالجزاءات. وهي بصفتها الرئيس المقبل "لترتيب واسينار" لمراقبة تصدير المواد والتكنولوجيات والأسلحة التقليدية ذات الاستخدامات المزدوجة، تود أن تسهم في العمل الفعال الذي يؤديه هذا "الترتيب" وبالتالي في تقوية الاستقرار الدولي والإقليمي.

ونحن نعترف بأهمية بناء وتعزيز علاقة وثيقة مع البلدان الأفريقية. ونؤيد تماما اعتزام الاتحاد الأوروبي عقد مؤتمر قمة مع البلدان الأفريقية في العام القادم، ونتفق مع مواقف الاتحاد الأوروبي التي سيعرب عنها ممثل فنلندا في وقت لاحق في هذه المناقشة.

وتقدر سلوفاكيا العلاقات الجيدة التقليدية والتعاون المتبادل مع البلدان الأفريقية. ومع دخولنا الألفية الجديدة سنواصل العمل على تعزيز شراكتنا مع تلك البلدان حتى نساعد أفريقيا على بناء مستقبلها. كما أن سلوفاكيا على استعداد للمساهمة في أية جهود يبذلها المجتمع الدولي للاستجابة على نحو إيجابي وبناء لاحتياجات أفريقيا وتعزيز السلم والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والحكم السليم في هذه القارة الجميلة. ومن أجل هذه المهمة النبيلة علينا أن نحدد الوسائل الملائمة ونوفر الموارد الكافية دون تأخير.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير خارجية سلوفاكيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ وإلى سلفي.

المتكلم التالي هو وزير العلاقات الخارجية في جمهورية السودان، معالي السيد مصطفى عثمان اسماعيل. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد اسماعيل (السودان) (تكلم بالعربية): يود وفد بلادي أن يهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر الحافل بالنشاطات والاجتماعات الدولية. كما نعبِّر عن تقديرنا لكم لتنظيم جلسات نقاش مفتوحة عديدة عن مواضيع مختلفة ظلت موضع اهتمام الأسرة الدولية في الآونة الأخيرة. كما نود أن نسجل تقديرنا وشكرنا للسيد الأمين العام لتقديمه تقريرا للمتابعة لتوصياته التي قدمها من قبل عن الأسباب الجذرية للنزاعات في أفريقيا - موضوع هذه الجلسة.

لقد اطلع وفد بلادي بتمعن على تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/1999/1008 ونود أن نورد ملاحظاتنا حوله بإيجاز راجين أن تسهم في إثراء النقاش.

جاء في الفقرة الثانية من التقرير أن مجلس الأمن قد أنشأ فريقا عاملا لاستعراض توصيات الأمين العام المتعلقة بالسلم والأمن، وأن الفريق قد وضع مقترحات محددة للعمل بشأن:

"(أ) دعم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية في مجالي منع الصراع وصون السلم؛ (ب) إنشاء آلية دولية لمساعدة الحكومات المضيفة في صون أمن معسكرات اللاجئين وحيادها؛ (ج) تعزيز قدرة أفريقيا على حفظ السلم؛ (د) تعزيز فعالية نُظم الجزاءات المتعلقة بالأسلحة التي يفرضها مجلس الأمن؛".

وفي هذا الصدد نشكر المجلس على اهتمامه بتكوين فريق العمل لدراسة وتقديم مقترحات بشأن المجالات أعلاه. ولكننا كنا نود أن نرى نصوص تلك المقترحات مضمنة في متن تقرير الأمين العام للمتابعة. كما كنا نتمنى أن يتضمن التقرير إلى أي مدى تم أخذ وجهات نظر وآراء الدول غير الأعضاء في المجلس ولا سيما تلك التي وردت في بياناتهم في جلسات النقاش المفتوحة التي عقدت لبحث تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا، والتي تضمنت أفكارا قيِّمة حول نظام الجزاءات ودور المنظمات الإقليمية والمجالات الأخرى.

بالنسبة لما جاء تحت عنوان العناصر المستهدفة بغرض فرض الجزاءات يشير تقرير الأمين العام إلى جهود منظمات غير حكومية وحلقات دراسية عقدتها بعض الدول عن الموضوع المشار إليه وفرت لها الأمانة العامة للأمم المتحدة دعما فنيا حسبما جاء في الفقرة ١٢ من التقرير. وفي هذا الصدد نود أن نؤكد على ضرورة الاهتمام بآراء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حول موضوع الجزاءات، لأنها هي المعنية بالأمر في نهاية المطاف. كما أشير في هذا الخصوص إلى أن التقرير لم يأخذ بالورقة التي اعتمدتها الجمعية العامة بتوافق الآراء عن موضوع الجزاءات، بموجب قرارها "خطة للسلام".

وفيما يتعلق بمعالجة مشكلة التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يود وفد بلادي أن يشير إلى ضرورة أن تشمل معالجة هذا الموضوع إيجاد آلية لمنع حركات التمرد والعصابات من الحصول على الأسلحة وضمان الإشراف الفعال على حظر الأسلحة على تلك الجماعات والعصابات. وبالنسبة لما جاء في الفقرة ١٨ من التقرير بشأن تحديد تجار الأسلحة الدوليين، ففي تقديرنا أنه من الأجدى لتكملة هذا الجهد أن يتم رصد الجهات المصنعة والمصدرة ووسائل تصدير هذه الأسلحة، توطئة لوضع نظام دولي للصنع والتصدير والاتجار.

عندما قدم الأمين العام تقريره الأول عن أسباب النزاعات في أفريقيا في العام الماضي كان قد أورد عديدا من الأسباب التي تؤدي إلى النزاعات: تركات من

الماضي ترجع للعهد الاستعماري، ولأسباب اقتصادية، وعوامل خارجية أسهمت في بروز تلك النزاعات واستمرارها. كما أبرز العلاقة بين السلام والتنمية.

وفي هذا الصدد أود أن أشير لما ورد في الفقرة ١٠٢ من تقرير المتابعة الذي أصدره الأمين العام بتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر بشأن النزاع في جنوب السودان. ونقول إن الجميع يعلم إنه يوجد نزاع مزمن في جنوب البلاد، وهو من الأزمات التي خلفها الاستعمار، وأذكى أواره تجار الحرب من المتمردين. وقد دام أكثر من خمسين عاما.

لقد بذلت الحكومة القائمة منذ توليها السلطة جهودا جادة مضنية تجاه تحقيق السلام في الجنوب، ورحبت بكل المساعي والمبادرات المختلفة في هذا الصدد. وقد قبلت بإعلان المبادئ كأساس للتفاوض بينها وبين المتمردين في إطار منظمة السلطة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية. وأعلنت مؤخرا وقف إطلاق النار الشامل تمهيدا لتحقيق السلام وتأكيدا لالتزامها بتوفير حقوق الإنسان الأساسية لمواطنيها في المناطق المتأثرة بالحرب.

إنني أعلن من هذا المنبر الهام اليوم - وسأكرر هذا الإعلان في كلمتي أمام الجمعية العامة هذا المساء - استعداد حكومتي لإعلان وقف دائم لإطلاق النار في كل جنوب السودان. وإذا وافقت حركة التمرد على ذلك فسنطلب عندئذ من المنظمات المختصة الدخول في الفصل بين القوات ومراقبة وقف إطلاق النار للأسباب الإنسانية، ولتهيئة الأجواء لمبادرة السلطة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية للوصول إلى حل سلمي لهذه المشكلة. إن حركة التمرد ظلت ترفض وقف إطلاق النار، وتعرقل إيصال الإغاثة، بل وتقتل العاملين في مجالها. وما واقعة قتل أربعة من العاملين في مجال الإغاثة الذين كانوا يعملون ضمن فريق الصلب الأحمر، في نيسان/أبريل الماضي، والتي أدانها المجتمع الدولي والأمين العام، ببعيدة عن الأذهان.

من هذا المنبر نناشد المجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يتخذ إجراءات عقابية لحمل حركة التمرد للانضمام لمسيرة السلام، أسوة بما تم تبنيه من موقف تجاه المتمرد سافمبي في أنغولا، والذي اعتبرته حركة عدم الانحياز في اجتماعها الوزاري، الذي انعقد على هامـــش أعمال دورة الجمعية العامة الحالية، كمجرم حرب.

ومع تأكيد التقرير على أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معالجة أسباب الصراعات، إلا أننا نلاحظ أن الاهتمام بهذا الجانب لا يرقى إلى المستوى المطلوب. ولم يتم توفير موارد مناسبة لتحويل مشروعات الانتقال إلى إعادة التعمير والتنمية. وفي هذا الصدد نود أن نؤكد أنه ما لم يتم الاهتمام بهذا الجانب فإن الباب أمام عودة النزاعات يظل مفتوحا.

إن التجارب الماثلة أثبتت بما لا يدع مجالا للشك الحاجة الملحة لإيلاء قدر من الاهتمام بمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال المرحلة الانتقالية في المناطق التي تحقق فيها استقرار نسبي دونما حاجة لانتظار السلام الشامل. وبذلك تكون التنمية قد لعبت دورا مساعدا وداعما للسلام الشامل.

لقد اطلعت باهتمام على ما ورد في بيان السيد وزير خارجية كندا، الذي تم توزيعه، من إشارة لبلادي. وأنا أشكر له اهتمامه بالشأن السوداني. ولا أود أن أنهي بياني هذا قبل التعرض لما ذكره عن تجارة الرق في السودان وهو أمر يدعو للدهشة والعجب. إن كندا تكاد أن تكون الدولة الوحيدة التي تردد مثل هذه الاتهامات عن السودان، وفي هذا المحفل، علما بأنها ليس لديها تمثيل دبلوماسي مقيم في السودان. كما أن كندا لم ترسل خلال السنوات الأخيرة أي وفد رسمي منها لبلادنا لتقف على حقائق الأوضاع فيه.

ويجدر التنبيه إلى أن بلادي تستضيف أكثر من خمسين بعثة دبلوماسية أجنبية منها حوالي ٢٠ سفارة عربية و ١٠ سفارات أوروبية وسفير مقيم للاتحاد الأوروبي، وعدد مماثل تقريبا من السفارات الأفريقية، وعدد مماثل آخر من الآسيوية.

لقد تدارس المجلس الوزاري للجامعة العربية الذي عقد بالقاهرة خلال هذا الشهر حملات الدعاية المضللة والخبيثة التي تشنها بعض المنظمات المشبوهة، مثل منظمة التضامن المسيحي الدولية CSI، ضد بلادي ونشرها المزاعم الكاذبة حول تجارة الرق في السودان، وهي منظمة ترمي إلى نشر الفتنة بين أبناء الشعب الواحد من المسلمين والمسيحيين وبث الكراهية. وقد قرر المجلس بالإجماع أن هذه الحملة المغرضة تهدف إلى تشويه صورة بلادي وزعزعة استقرارها وإثارة الفتن والقلاقل فيها ونادى بالتصدي لها. وقد أرسلت صورة من هذا القرار إلى السيد رئيس مجلس الأمن. وتعلمون أن لجنة

المنظمات غير الحكومية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة قد اتخذت قرارا بالتوصية بسحب الصفة الاستشارية الممنوحة لمنظمة التضامن المسيحي الدولية، بسبب تجاوزاتها وانتهاكاتها للقواعد التي تحكم علاقتها بالأمم المتحدة.

إن مشروع القرار الذي تقدمت به دول الاتحاد الأوروبي للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أثناء اجتماعاتها بجنيف في آذار/مارس الماضي حول أوضاع حقوق الإنسان في السودان، والذي تضمن الإشادة بالتقدم الذي حققته بلادي في هذا المجال، قد خلا تماما من الإشارة إلى المزاعم المتعلقة بتجارة الرق، وإنما تضمن الإشارة إلى عمليات الاختطاف التي تتم خلال النزاعات القبلية التي تجري في بعض المناطق النائية في السودان بسبب الصراع على الماء والكلأ والأراضي الزراعية بين مختلف القبائل بغض النظر عن تماثلها أو تباينها إثنيا وعرقيا وهي ظاهرة تعمل حكومتي بجد وإخلاص على التصدي لها والقضاء عليها. وفي هذا الصدد أود أن أنقل لعلم المجلس الموقر أن ورشة عمل حول وسائل التصدي لهذه الظاهرة قد عقدت بالخرطوم في شهر تموز/يوليه الماضي بمشاركة بعض أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وقيادات المجتمع المدني والأجهزة الحكومية المعنية، وقد وضعت حكومتي توصيات هذه الورشة موضع التنفيذ، كما أحيط بها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

لقد تعاملت حكومة السودان مع مزاعم تجارة الرق بجدية واهتمام، لأن تجارة الرق في نظرنا جريمة شنعاء في حق الإنسانية وانتهاك بشع لكافة القيم والأديان السماوية. تنص المادة ٢٠ من دستور السودان لعام ١٩٩٨ على ما يلي "لكل إنسان الحق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه وكرامة عرضه وفق القانون، وهو حر يحظر استرقاقه أو تسخيره أو إذلاله أو تعذيبه". كما تنص المادة ١٦٣ من القانون الجنائي السوداني للعام ١٩٩١ على "عقوبة كل من يسخر شخصا بأن يجبره إجبارا غير مشروع على العمل غير إرادته بالسجن والغرامة".

ففي أعقاب انطلاق هذه المزاعم - مزاعم الرق - في بعض العواصم الأوروبية اجتمعت بالسادة سفراء الدول الأوروبية بالخرطوم وطلبت منهم تزويدنا بأي معلومات تتوفر لديهم حول وجود مثل هذه الممارسة في بلادي وقد نفوا جميعهم وجود مثل هذه الممارسة أو معلومات عنها لديهم.

وعندما تكررت هذه الاتهامات طلبنا من منظمة الوحدة الأفريقية بالاتصال المباشر بأمينها العام الموجود بيننا إرسال لجنة تحقيق منها في هذا الأمر إن كانت لديها أي معلومات حول موضوع هذه الاتهامات الخاصة بالرق.

وأنني أتساءل كيف يمكن أن يسكت عن هذه الممارسة المزعومة عشرات من كبار المسؤولين في بلادنا ممن ينتمون إلى الجزء الجنوبي منها، حيث يزعم وقوع هذه الممارسات، ومن بينهم نائب رئيس الجمهورية وهو مسيحي الديانة ومن جنوب السودان وأربعة وزراء اتحاديين ضمنهم السيدة الوحيدة في مجلس الوزراء التي تتولى وزارة العمل والشؤون الإنسانية وهي من جنوب السودان ومسيحية، ونائب وزير الخارجية وهو مطران أنجليكاني وأكثر من ستين عضوا في البرلمان الاتحادي وجميع حكام وزراء الولايات الجنوبية العشرة ومئات من كبار الضباط في الجيش والشرطة وأساتذة الجامعات والسفراء الدبلوماسيين ولعلي أذكر من بينهم فقط سفراء السودان في روما، وفي أوسلو، وفي بون ودار السلام. كل هؤلاء من جنوب السودان ومسيحيون. كذلك هناك عشرات الدبلوماسيين من جنوب الوطن وحتى نائب رئيس البعثة السودانية في كندا هو من جنوب السودان ومسيحي.

إن الحرب المؤسفة التي تجري في جنوب السودان، في ظل رفض حركة التمرد لإعلانات وقف إطلاق النار المتكررة من حكومتي، جعلت أكثر من نصف سكان ذلك الجزء من بلادنا ينزحون لشمالها وبالتحديد للعاصمة الخرطوم حيث توجد كل البعثات الدبلوماسية ومكاتب الأمم المتحدة وممثلي المنظمات الطوعية. ويعلم كل من قدر له العيش في بلادنا أو زيارتها أن بلادنا تنعم بتعايش سلمي بين كافة الأعراق والديانات، بحيث لا تكاد تفرق بين مسلم ومسيحي أو جنوبي وشمالي، وقد شهد بذلك عدد من كبار الشخصيات الدولية ومسؤولي المنظمات الإقليمية والدولية ممن زاروا بلادنا. وعلى رأس هؤلاء الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية الموجود الآن بيننا والذي زار جنوب السودان وعاصمته جوبا ورأى التعايش الموجود بين أبناء الوطن الواحد. وإني أطلب من الوزير الكندي أن يزودني باسم شخص واحد فقط قد استرق وباسم وهوية من اشتراه.

وفي ظل خطورة الاتهامات التي تضمنها خطاب وزير الخارجية الكندي ضد بلادي، وباعتبار أن كندا عضو

في مجلس الأمن الدولي وما يحدثه ذلك بأضرار بليغة بسمعة السودان وتشويه صورة شعبه أمام الشعوب الأخرى، أطلب من الحكومة الكندية أن توفد عنها بعثة لتقصي الحقائق في الأمر، ولتقف بنفسها على خطل تلك المزاعم ولرد الاعتبار لبلادي.

إن مثل هذه الظاهرة الخطيرة إن وجدت في أي مجتمع هي أسوأ ما يمكن أن يوصف به ذلك المجتمع ولكنها لا تعالج بالضوضاء الإعلامية والاتهامات الجزافية بل بالتعاون الوثيق الذي يمكن أن يتم لمحاربتها. والسودان يفتح أبوابه لأي دولة أو منظمة ترى أن هناك ممارسة لهذه الظاهرة في أراضيه، وعلى أتم الاستعداد للتعاون على محاربتها. وأكرر ترحيبي بوفد كندي يزور السودان في هذا الإطار. ومن قبل ما زلنا سيدي الرئيس نطالب مجلس الأمن بإرسال لجنة لتقصي الحقائق حول ضرب مصنع الشفاء للأدوية من قبل الولايات المتحدة. ونأمل أن تضرب لنا كندا المثل في التمسك بالقيم والمبادئ وتساند ذلك المطلب.

وأقول في الختام، في ظل خطورة الاتهامات التي تثار ضد السودان هذه الأيام والتي تقف وراءها جهات مدفوعة للعمل ضد بلادي، فإن السودان لا يمانع أن يستقبل بعثة مكونة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الوحدة الأفريقية والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، للتحقق من الاتهامات التي تثار ضد السودان حول تجارة الرقيق. ونحن على أتم الاستعداد للتعاون مع هذه البعثة والتعامل إيجابيا مع النتائج التي تتوصل إليها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو وزير خارجية جمهورية السنغال، معالي السيد جاك بودان. فأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بودان (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أرجو أن تسمحوا لي، سيادة الرئيس، بأن أهنئكم بانتخابكم، فهو انتخاب يعلق عليه بلدي، السنغال، أهمية خاصة لأننا نعرفكم ونعرف بلدكم.

إن السلام والأمن والاستقرار السياسي وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان الأساسية، كلها في رأيي شروط أساسية للتنمية.

وبلدي، السنغال ورئيس دولته، الرئيس عبده ضيوف، ملتزمان بهذه المبادئ التي تحدد خياراتنا وتوجه سياستنا الخارجية.

ومن دواعي سرور وفدي نوعية تقرير الأمين العام ونعرب عن سرورنا بأعمال متابعة توصيات في مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وسائر أجهزة ومؤسسات الأمم المتحدة. ونشيد كذلك بالبيان الهام الذي أدلى به من هذا المحفل أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية، الدكتور سالم أحمد سالم بشأن الحالة في أفريقيا.

ومن أولى الأولويات أن نواصل تفكيرنا في مصادر الصراع المحتملة في أفريقيا لأن الحالة في القارة تتطور بصورة مختلفة تماما. فبالإضافة إلى الصراعات التقليدية التي لا تزال مستمرة، ثمة صراع من نوع جديد. جيل جديد من صراعات أشد تعقدا مع زعماء جـُدد لها، صراعات تنبع من تناقضات داخلية. ومن أمثلة ذلك حالات النضال التي يتقاتل فيها الأشقاء، وحالات النضال السياسي بين المعارضة والسلطة مع تدخل المليشيات تحديا للقواعد الديمقراطية للعبة وللنظام الدستوري القائم قانونا. وتأتي حركات تمرد فصائل القوات المسلحة الوطنية مدفوعة بمطالب مالية بسيطة ومن ورائها مطالب سياسية. وإضفاء الطابع الإثني على الحياة السياسية والاجتماعية وارتفاع حدة الصراعات المتصلة بالهوية فضلا عن المشاكل الناجمة عن الصعوبات التي تنطوي عليها إدارة العصابات الإثنية المسلحة ولا سيما في مخيمات اللاجئين. ولا مناص لي من الإشارة إلى محاولة بعض البلدان إعادة النظر في سياساتها الحدودية وعلاقاتها بجيرانها، فهي إعادة نظر تثير مبدأ عدم سلامة الحدود الموروثة عن الاستعمار.

ومما يزيد في صعوبة هذه الصراعات الارتفاع الدليلي في معدل تكوين العصابات والاتجار غير المشروع بالمخدرات والمواد المؤثرة نفسيا وعدم السيطرة على تداول الأسلحة، وخاصة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، في قارة تمتاز بمسامية حدودها.

وكما ترون فإن هذه القائمة ليست شاملة لأن هناك تفسيرات كثيرة لمصادر التوتر، والصراعات متعددة ومعقدة ومترابطة.

ويسر وفدي أن الأمين العام راعى في تحليله وتوصياته خصوصية الحالة الأفريقية. ويسرنا كذلك أن قرر مجلس الأمن تعزيز دعمه للمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية الرامية إلى درء وإدارة وتسوية الأزمات في أفريقيا، وأن قرر إنشاء آلية دعم للحكومات في البلدان المضيفة كي تيسر لها أمن وحياد مخيمات اللاجئين وأخيرا لتعزيز قدرات حفظ السلام الأفريقية.

إن من المهم أن تنفذ، بكل الموارد اللازمة، أحكام قرار مجلس الأمن ١١٩٧ (١٩٩٨) فيما يتعلق بإنشاء نظام للإنذار المبكر، في إطار منظمة الوحدة الأفريقية، يقوم على نموذج الأمم المتحدة. وهو الآن في حالة التشغيل. وفيما يتعلق بتعزيز مركز منظمة الوحدة الأفريقية لإدارة الصراع. وبالمثل ينبغي تقديم التبرعات لتمويل الصندوق الاستئماني للأمم المتحدة وصندوق منظمة الوحدة الأفريقية للسلام. ويجب التحسين الكبير لآليات لتبادل المعلومات بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، والأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وفي الوقت الذي تتحمل فيه دائما الدولة المضيفة المسؤولية الرئيسية عن صيانة الأمن والطابع المدني والإنساني لمخيمات ومناطق اللاجئين يتعين على المجتمع الدولي أن يساعد الحكومات في مهامها وأن يتحمل في المقام الأول تكاليف الدول الأفريقية ذات القدرات المالية والسوقية المحدودة.

وبغية تحقيق هذا الغرض، تود بلادي أن تناشد شركاءنا في التنمية أن يزيدوا زيادة كبيرة الموارد المتوفرة لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، نظرا لضخامة وتعقيد المهمات والمسؤوليات المنوطة به. وبلادي التي تشارك بنشاط في الوقف الاختياري الذي تعتمده الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن توريد وتصدير وصنع الأسلحة الصغيرة، تظل على استعداد للمشاركة في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وللإسهام في إنشاء سجلات إقليمية ودون إقليمية مناسبة. وبنفس الروح، سنساهم في نجاح المؤتمر الإقليمي المتعلق بالأسلحة الصغيرة، الذي اتخذت منظمة الوحدة الافريقية قرارا في مؤتمر قمة الجزائر بعقده.

وينبغي تعليق أهمية متساوية على بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع. فكم من أزمة اعتبرت منتهية لتظهر من جديد بسبب عدم وجود دعم نشط للحكومات من أجل بناء السلام وإعادة بناء ما تهدم. والحقيقة أن إدارة فترة ما بعد الصراع تظل إحدى النقاط الضعيفة في عملنا المشترك. ويصعب علينا أن نفهم أن البلدان الخارجة من الصراعات ينبغي أن تعامل بطريقة محددة عندما يكون الموضوع موضوع مساعدة وتمويل وإدارة ديون على سبيل المثال. ويتعين أن تحظى هذه البلدان بمعاملة خاصة؛ فهذا شرط أساسي لكفالة نجاح الجهود المبذولة لإعادة الإعمار وإعادة دمج المقاتلين السابقين والمصالحة الوطنية.

وأشيد أيضا باقتراح الأمين العام القاضي بتشكيل فريق من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة، لدراسة آليات دعم خاصة للبلدان التي تمر في فترة ما بعد الصراع، أو البلدان التي تنوء تحت وطأة تدفق اللاجئين بفعل عدم الاستقرار في المنطقة. ومن الأهمية القصوى بمكان في هذا الإطار أخذ حالة الأطفال الجنود في الاعتبار.

ووفد بلادي ستسنح له الفرصة للعودة مجددا إلى مسألة متابعة التوصيات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي في تقرير الأمين العام عندما تطرح للمناقشة في الجمعية العامة. ومع ذلك، أريد أن أشدد على القيود الإنمائية الخطيرة التي تواجه بلداننا. ونظرا للتراجع المثير في المساعدة الإنمائية الرسمية، والمستوى المتدني للتدفقات المالية نحو أفريقيا - وهي تبلغ تقريبا نسبة ٣ في المائة من التدفقات العالمية - فإن ما لا يحتمل من ديون ومن عبء خدمة الديون الذي يأتي على الدخل المتدني بثبات من الصادرات، والعقبات العديدة أمام الصادرات الأفريقية إلى الأسواق العالمية، فمن الأهمية بمكان للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يعززا دعمهما للقارة. وأن تبذل جهود استثنائية من أجل البلدان الأفريقية المعنية بعمليتي الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي.

قبل أن أختتم كلامي، أود أن أذكر مجددا هنا امتنان بلادي لشركائنا وأصدقائنا، أي فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، على مبادرتهم المشتركة دعما لجهودنا من أجل حفظ السلام وإدارة الصراع في أفريقيا.

فبفضل تعاونهم، وبفضل الجهود التي تبذلها اليابان والبلدان الصديقة الأخرى في هذا الميدان، نجحنا في تدريب آلاف من قوات حفظ السلام وفي تحسين مواردنا السوقية وزيادتها. ولقد أحرز تقدم كبير في هذا الميدان، بفضل التزام البلدان الأفريقية ودعم شركائنا. لذلك، تم تنظيم مناورات عسكرية مشتركة فيما بين القوات المسلحة للبلدان الواقعة في منطقتنا دون الإقليمية بغية التدريب على أزمات يحتمل أن تحدث في المستقبل.

إن مبادرة الولايات المتحدة وبالاستجابة للأزمات في أفريقيا، والمبادرة الثلاثية من فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة من أجل تعزيز قدرات حفظ السلام في أفريقيا، وهي معروفة بمصطلح ريكامب، جعلت البلدان الأفريقية مجهزة على نحو أفضل للمشاركة في عمليات حفظ السلام وفي منع الأزمات وإدارتها. ونحن نواصل عملنا في هذا الميدان بدعم من بلدان صديقة، وبتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

ومثلما يعلم المجلس، تساهم السنغال منذ استقلالها بتقديم فرق لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في أفريقيا وغيرها. ونحن عازمون على مواصلة تعاوننا الممتاز مع الأمم المتحدة في هذا الإطار بغية كفالة السلم والأمن في العالم.

إن التطلعات الأفريقية مرنة ولذا يجب على المجتمع الدولي أن يعمل على تحقيقها بسرعة. ولئن كنا نعتقد اعتقادا راسخا بهذه الحاجة، حيث أن الجميع يعلمون المشاكل الأفريقية، ينبغي تجاوز مجرد رد الفعل على المشاكل إلى إيجاد حلول مناسبة لها.

كدت أن أنهي كلامي، ولكن تبادرت إلى ذهني ذكريات عندما كنت طالبا. وثمة ذكرى في ذهني بصورة متواصلة. كنت أفكر فيها طيلة المساء وأيضا صباح اليوم. وهي تقودني إلى تذكير المجلس بجملة شهيرة قالها ميرابو، أحد أكبر خطباء الثورة الفرنسية. لقد قال إن في هذا العالم يمكن الدفاع عن أي شيء - ما عدا التناقض الذاتي. ويحدوني الأمل في أن نفكر معا في تلك الحقيقة فيما يصل القرن العشرون إلى نهايته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير الشؤون الخارجية في جمهورية السنغال على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي وزير الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية موزامبيق، معالي السيد ليوناردو سانتوس سيماو. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيان.

السيد سيماو (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم التهانئ لكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس في الشهر الحالي، فضلا عن توجيه إشادة حقة إلى سلفكم، الممثل الدائم لناميبيا، على الطريقة الجادة التي أدار بها مهامه خلال شهر آب/أغسطس.

أود أيضا أن أعرب عن تقديري لمبادرتكم، سيدي، بعقد هذه المناقشة للحالة في أفريقيا. وإذ نقترب من الألفية الجديدة، نعتقد أن الوقت قد حان للتفكير في التطورات والتحديات التي تواجه قارتنا. وأشكر جميع البلدان التي وجهت كلمات طيبة ومشجعة إلى بلادي.

إن أفريقيا معروفة جيدا بأنها مهد الحضارات القديمة التي ساهمت في التقدم العلمي في العالم. وهي أيضا محبوة بموارد بشرية وطبيعية هائلة. وهذه الجوانب الإيجابية تتقوض تدريجيا بفعل مجموعة عوامل تخلف أثرا سلبيا على التنمية في القارة. فالإرث الذي خلّفه الاستعمار، والفقر، وتراجع معدلات التبادل التجاري، وعبء الديون هي من العقبات الرئيسية التي تعترض تحقيق السلام والاستقرار الاقتصادي والسياسي في أفريقيا.

غير أننا نعتز بأن نلاحظ أن الدول الأفريقية، بما في ذلك بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تعتمد إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية من قبيل إقرار أنظمة سياسية متعددة الأحزاب واقتصادات السوق الحر. ونحن نرى أن هذا يدل على التزام الأفارقة بالسعي إلى حلول لمشاكلهم، بغرض تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار فضلا عن رفاه شعوب القارة.

ولئن كنا ندرك بأن مصير قارتنا يكمن في أيدينا، فإننا نعتقد اعتقادا قويا بأن المجتمع الدولي يجب أن يوفر الدعم الضروري لكفالة استمرار التقدم المحرز حتى الآن.

فأفريقيا لا تزال مهمشة. ولذا يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات عملية لتكميل جهود أفريقيا في

سبيل تحقيق الاندماج الإقليمي، مما يفسح المجال أمام القارة لتندمج اندماجا كاملا في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الصدد، يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تعكس اتجاه انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا، وأن تخفف من عبء الديون أو تشطبها، وأن تقلل من أثر التدهور في معدلات التبادل التجاري وتسمح في غضون ذلك بإمكانية وصول البضائع الأفريقية إلى الأسواق العالمية. وتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتضمن إحصاءات مذهلة عن البلدان الأفريقية.

ومما يبعث على الأسف أن الصراعات في أفريقيا لا تزال تشكل مصدر قلق لنا جميعا في القارة وكذلك لجميع البلدان المحبة للسلام. ونحن جميعا نشارك في السعي إلى حلول لتلك الصراعات التي تقوض تنمية البلدان الأفريقية. ونعي حقيقة أن شاغلنا في الجنوب الأفريقي لا يزال أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. فبدون تحقيق السلام لن يتحقق استقرار أو تنمية.

وفيما يتعلق بالحالة في أنغولا نشعر بالأسف العميق إزاء استئناف الحرب، الذي تسببه حركة يونيتا، التي تحرم أنغولا مما تستحقه من سلام واستقرار توجب تحقيقهما منذ أمد بعيد.

ومن هنا يجب تشديد وتنفيذ الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على حركة يونيتا كوسيلة لإجبار السيد سافمبي على التقيد بالقرارات ٨٦٤ (١٩٩٣) و ١١٢٧ (١٩٩٧) و ١١٧٣ (١٩٩٨). كذلك من الضروري بصورة ملحة ضمان توفير المساعدة الإنسانية للتخفيف من محنة شعب أنغولا.

ونود أن نشيد بالعمل الذي أنجزته لجنة مجلس الأمن المنشأة بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) برئاسة السفير روبرت فاولر، سفير كندا، التي أوصت باتخاذ تدابير فعالة لتنفيذ الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على حركة يونيتا. وإننا نشجع اللجنة على مواصلة عملها.

إن صون السلم والأمن هو المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن. بيد أن الترتيبات الإقليمية يجب أن تسهم أيضا في ضمان تحقيق هذا الهدف. وبرغم كل شيء، وفي الحالة الخاصة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فإن انعدام الاستقرار في أنغولا وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية يؤثر أيضا على المنطقة بكاملها. إن بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، إذ تأخذ هذا في اعتبارها، تعرب عن استعدادها للتعاون مع الأمم المتحدة لمراقبة تنفيذ الجزاءات ضد حركة يونيتا. ونعتقد أن ذلك من شأنه أن يكمل جهود مجلس الأمن، بل والمجتمع الدولي برمته، لتحقيق السلام الدائم في أنغولا.

وشهدت الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحقيق بعض التقدم الإيجابي، مع توقيع جميع أطراف الصراع على اتفاق لوساكا. إلا أن الوتيرة البطيئة لتنفيذ هذا الاتفاق تشكل مصدر قلق رئيسيا للمنطقة بكاملها. وفي هذا الصدد، نهيب بمجلس الأمن أن يعتمد تدابير عملية لكفالة الوقف الفعال لإطلاق النار. وتحقيقا لهذا الغرض، يصبح نشر قوات حفظ السلام في وقت مبكر وبطريقة حسنة التوقيت، مع ولاية مناسبة بموجب الفصل السابع من الميثاق، ومع توفير القوة البشرية والموارد الكافية، ضروريا لتحقيق سلام واستقرار دائمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإن جميع البلدان في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بل والعديد من الدول الأفريقية وغيرها، على استعداد للمساهمة بقوات في بعثة حفظ السلام هذه.

وأملنا أن حل مسألة الأمن لن يكون على عكس المناسبات السابقة في أماكن أخرى، شرطا مسبقا لنشر قوات لحفظ السلام. وإننا قلقون من احتمال أن يؤدي نهج الخطوة خطوة من جانب المجلس إلى تعريض التنفيذ السلس لاتفاق لوساكا للخطر.

ومما يؤسف له أنه عندما يواجه المجتمع الدولي باتخاذ تدابير لحسم صراع معين في أفريقيا تثار دوما مسألة التكاليف. وينبغي ألا يكون ذلك عاملا حاسما لأنه لم يكن عاملا حاسما لدى التصدي للصراعات في أجزاء أخرى من العالم.

وفي حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن ما تقترحه الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي هو قيام شراكة قوية ومنظمة مع الأمم المتحدة، بغية ضمان تنفيذ اتفاق لوساكا.

وأفريقيا تملك إمكانية حل مشاكلها كما تم التدليل على ذلك في العديد من الحالات. فمنظمتنا القارية، منظمة الوحدة الأفريقية، ما برحت تشارك في السعي إلى حلول للعديد من الصراعات التي تدمر القارة. فمن خلال جهازها المركزي المتمثل في آلية منظمة

الوحدة الأفريقية لمنع الصراع وإدارته وحسمه، يمكن لأفريقيا أن تضطلع فعلا بدور محوري في صون السلم والأمن. والآليات الإقليمية المماثلة مثل جهاز الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المعني بالسياسة والدفاع والأمن، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والآليات الإقليمية الأخرى، قادرة أيضا على الاضطلاع بدور هام.

إن ما نحتاج إليه هو تزويد هذه الترتيبات بالموارد المالية والتقنية الكافية حتى تستطيع أن تطلق بعثات حفظ السلام في أفريقيا والمشاركة فيها. وإننا نناشد الأمم المتحدة أن تعمل بصورة وثيقة مع أفريقيا لتعزيز قدرة أفريقيا على الاضطلاع بمسؤوليتها في المساعدة على صون السلم والأمن داخل أفريقيا.

كذلك ندعو المجتمع الدولي إلى توفير الموارد الضرورية بكميات كافية لإتاحة المجال أمام تحقيق هذه الأهداف.

إن نجاح مجلس الأمن والأمم المتحدة بأسرها سيحكم عليه بدرجة النجاح التي يحققها في أقل القارات نموا في كوكبنا قاطبة. وإذا اتحدنا فسيكون النجاح حليفنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية موزامبيق على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ وإلى سلفي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي وزير الشؤون الخارجية في جمهورية غانا، سعادة الأونرابل جيمس فكتور غبيهو.

أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غبيهو (غانا) (تكلم بالانكليزية): يسعدني ويشرفني أن أشارك في هذه المناقشة ذات الأهمية الحاسمة في مجلس الأمن بشأن الحالة في أفريقيا، وأود أن أستهل بياني بضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الآخرين الذين عبَّروا لكم، سيدي، ولأعضاء المجلس الآخرين عن المشاعر الحارة.

ويجب عليَّ أيضا أن أشيد إشادة كبيرة بالأمين العام على تقريره المرحلي الشامل (S/1999/1008) عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره السابق (S/1999/318). ويركز التقرير المرحلي على مسائل أساسية ينبغي معالجتها لدى التصدي للمشاكل التي تواجه أفريقيا.

فقضية إثبات استعداد أفريقيا لانتشال نفسها بسيور حذائها عندما يتعلق الأمر بالتحديات التي تواجه السلم والأمن هناك قد تم التدليل عليها من جانب جميع الذين تكلموا قبلي. والبيان الذي أدلى به أمس الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية فيما يتعلق بمؤتمري القمة اللذين عقدا في الجزائر وفي سرت، والبيان الذي أدلى به الممثل الدائم للجزائر، يوضحان أيضا تصميم أفريقيا على الإمساك بمصيرها بيديها وجعل الألفية القادمة ألفية سلام واستقرار في القارة.

وكما قال أحد المتكلمين السابقين، لا سلام بدون تنمية، ولا تنمية بدون سلام. لذلك، أعتزم في مساهمتي هذه التأكيد على بعض النقاط التي سبق أن أثارها البعض وأن أقترح على المجلس كيفية مساعدته لأفريقيا. ولذلك سأتناول الموضوع مباشرة وأتفادى تكرار الكثير من النقاط الهامة التي أثارها الزملاء سابقا بقوة أكبر من القوة التي أعبّر أنا بها عنها.

إن الميثاق يوكل المسؤولية الأخيرة عن صون السلم والأمن الدوليين لهذه الهيئة، ورغم ذلك فإن القارة الأفريقية تتخبط في وهدة الصراعات على نحو يائس. ويعترف مجلس الأمن، بعقده هذه المناقشة، بالدور الحيوي الأهمية الذي يقع على عاتقه في مجال تحسين بيئة التنمية في تلك المنطقة من العالم. لذا يجب على مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤوليته الكاملة عن صون السلم والأمن الدوليين في أفريقيا. ومن ثم فإن بعثات حفظ السلام الإقليمية وغير ذلك من جهود أفريقيا لا يمكن أن تمثّل ذريعة لمجلس الأمن للتنصل من مسؤولياته إزاء البلدان الأفريقية.

وقد اضطررنا، على سبيل المثال، إلى تحمّل مثل هذه المسؤولية في غرب أفريقيا، ليس فقط لأن لدينا حسا بالملكية فيما يتعلق بمواجهة الصراع وإدارته، وإنما لأن استجابة المجتمع الدولي كانت إما ضعيفة أو متراخية.

وفي بعض الأحايين القليلة، كانت تلك الاستجابة أقل مما يجب وأتت بعد فوات الأوان. ولذا فإن حكومتي مقتنعة بأن من واجب المجلس أن يصون السلم بدون أية مماطلة أو ازدواجية في المعايير.

وفي هذا الصدد، أكرر ما قلته أمام الجمعية العامة في الأسبوع الماضي، وهو أن الوقت قد حان لكي يفعل المجتمع الدولي في أفريقيا قدر ما فعله في مناطق أخرى من أجل كفالة السلام. وقد شهدنا في الأشهر القليلة الماضية نوع الموارد التي أراد المجتمع الدولي أن يعبئها وتمكن من ذلك في كوسوفو وفي تيمور الشرقية في فترة وجيزة. ويسعدنا هذا الجهد ونهنئ الدول التي شاركت في ذلك. ومن ثم، فإن أفريقيا تحث مجلس الأمن على أن يتصرف بالسرعة نفسها إزاء مشاكل أفريقيا بغية تبديد أي تصور بوجود تمييز أو عدم مساواة في المعاملة.

ولو كانت كلمات الطمأنة والدعم والتضامن التي أعرب عنها لأفريقيا في هذه المناقشة قد ترجمت ولو جزئيا إلى التزامات، لأنفقنا وقتا أقل في الشكوى من محنة هذه القارة. وفي رأينا أن قضية أفريقيا غالبا ما تحتاج إلى مساعدة أقل تكلفة من حيث الأرواح البشرية والتجهيزات العسكرية مما هو مطلوب عادة في إدارة حالات ما بعد الصراع. والواقع أن جذور العديد من الصراعات في أفريقيا كما يوضح تقرير الأمين العام، تكمن في الحالة الاقتصادية - الاجتماعية القاسية التي تشهدها القارة. وبالتالي لن يكون هناك سلام ولا أمن ما لم يتم التصدي لمشكلة الفقر على نحو جدي.

ونجد لزاما علينا أن نشير أيضا إلى أن إنجاز هدفي السلام والأمن يقتضي نهجا متكاملا حتى في المجالات التي تخرج عن نطاق السلام والأمن الضيق. ورغم تقديرنا للمساعدة التي تقدمها الدول المتقدمة النمو لتعزيز جهود أفريقيا لحفظ السلام، فإننا نعتبر أنه ينبغي تنسيق هذه المساعدة لتفادي الحالات التي توجد فيها هيئات متماثلة تتنافس على الانتباه فتضيع الطاقات.

وعلى المجتمع الدولي أن يدعم أيضا الجهود الهادفة إلى كبح جماح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة الخفيفة في غرب أفريقيا. إن حكومتي، اعترافا منها بضرورة التصدي للمشكلة الخطيرة المتمثلة في انتشار الأسلحة في منطقتنا دون الإقليمية وما يتصل بها من موضوع المشاركة القسرية للأطفال في الصراعات المسلحة، تعتزم أن تستضيف عما قريب، بالتعاون مع حكومة كندا، حلقة عمل دون إقليمية هدفها الانطلاق مما حققه الوقف الاختياري المعلن في مالي وكذلك وضع إطار لإبعاد الأطفال عن الصراعات. ونحن نتطلع قُدما إلى دعم المجتمع الدولي، خاصة الدول الأعضاء في المجلس، لهذا الحدث الوشيك. وفي هذا الصدد، نناشد أيضا الدول التي تدعم شركاتها أو مواطنوها إمدادات الأسلحة أو توفير الجنود الباحثين عن المال أو المرتزقة للقتال في حروب من أجل الماس أو غيره من الموارد بأن تدعم هذه الجهود الإقليمية النبيلة بهدف وقف هذا الاتجاه.

إن أفريقيا تعترف بمسؤوليتها عن اتخاذ خطوات لتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة. والحكم السليم والخضوع للمحاسبة والإجراءات التي تستهدف تخفيف حدة الفقر جزء من هذه العملية. وتقرير الأمين العام من جهته يعترف بجهود الدول الأفريقية في هذا الصدد. ولذا فنحن نعول على دعم الدول المتقدمة النمو وتعاونها من أجل تحقيق النجاح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير الشؤون الخارجية في غانا على الكلمات الرقيقة التي خصني بها.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل الجماهيرية العربية الليبية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دورده (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): أولا، دعوني أشكركم، سيادة الرئيس، على جهودكم ووفد بلادكم خلال هذا الشهر الذي يشهد سنويا أكبر نشاطات في هذا المبنى. فلقد مكَّنتنا رئاسة بلادكم للمجلس هذا الشهر من مشاهدة مجلس الأمن يجتمع علنا مرتين في شهر واحد. ونأمل ألا يعود بعدها المجلس لعقد جلساته وراء الأبواب المغلقة كما لو كان يدبِّر أمرا غير مقبول من المجتمع الدولي الذي يعمل نيابة عنه، ولو من الناحية النظرية. ونحيي مندوب ناميبيا الشقيقة، السفير انجابا، على رئاسته الناجحة لأعمال المجلس الشهر الماضي. ونشكر الأمين العام الذي - وحده - قام بواجبه تجاه أفريقيا على أفضل وجه في حدود اختصاصاته وصلاحياته.

بعد كل الذي استمعنا إليه من جل المشاركين في هذه الجلسة، فإننا سنختصر كلمتنا تجنبا لتكرار ما قيل.

إن الجماهيرية العربية الليبية لن تستعرض هنا ما قامت به تجاه قارتها أو الكل الذي هي جزء منه. فذلك ما شعرت أنه واجبها سواء في مرحلة التحرر من المحتل الأجنبي أو في مرحلة البناء والتنمية أو وقف النزيف الدموي في كل أماكن الصراعات والنزاعات أو الإعداد والاستعداد لولوج القرن القادم بأفريقيا معافاة ومتحدة. فذلك بالنسبة لنا في ليبيا عمل يومي وجزء لا يتجزأ من مسؤولياتنا التي تباشرها كافة الجهات المسؤولة.

إذا كان البعض هنا يرى في مثل هذه المناسبات فرصة لإجترار ما قدمه لأفريقيا، وما أنفقه على أفريقيا إلى درجة تبعث على الملل، فلا معنى له إلا المن ولا غاية له سوى كسب الأصوات الأفريقية في الترشيحات. فنحن الأفارقة لسنا سعداء بذلك. وسنكون سعداء لو توقف هذا المن الذي بات مستفزا لشعورنا ولكرامتنا. فضلا عن أننا لم ننس أن ما أخذ منا لا يمكن تعويضه، بل منه ما يستحيل تعويضه.

إن ما يقلق أفريقيا حد الغيظ أن الأمم المتحدة والأقوياء الأغنياء لا يعطونها إلا الكلام، بينما نراهم جميعا يهبون ويقرعون الطبول، عندما يتعلق الأمر بأماكن أخرى. وينفقون بلا حساب. والأنكى أن الدول الأفريقية يفرض عليها إما التسديد لهذه الأوجه من الإنفاق مكرهة أو الحرمان من حق التصويت. إن الأمثلة كثيرة ومعروفة: ولقد ذكر بعضها الأمين العام في بداية جلسة الأمس.

لقد قام سعادة الأمين العام بما عليه وبما يملك. لقد أوفد المبعوثين، وشكل فرق العمل، وتقدم بعدة تقارير ضمنها مقترحاته، وحتى مطالبه ... بعد ذلك هو ليس الجهة المختصة بإصدار القرارات.

لقد انسحبت الأمم المتحدة من الصومال تاركة إياها تغرق في صراعاتها وتغرق في النسيان، وشعبها يقتتل ويموت أو يتشرد وأرضها تقتسم.

أنغولا كذلك، تترك إلا من تزويد السلاح والذخائر للمتعنت من أطراف الصراع. البحيرات العظمى، القرن الأفريقي، غرب أفريقيا. أين الأمم المتحدة منها جميعا، ما عدا مبعوثي الأمين العام وتقاريره التي لم يتخذ المجلس أية قرارات ذات أثر عملي بشأنها.

أفريقيا لا تداوي جروحها النوايا الطيبة، ولا الخطب، ولا الجلسات المعلنة ولا المغلقة. أفريقيا تتطلع لأن تقوم الأمم المتحدة تجاهها بعمل ملموس، حيال القضايا الملحة والعاجلة، والذي يمكن أن نوجز في شأنه رأينا بما يلي.

أولا، في شأن الصراعات والنزاعات

١ - اعتماد ما توصلت إليه منظمة الوحدة الأفريقية أو وافقت عليه من نتائج تتم أو يتم التوصل إليها بواسطة جهود ووساطات أفريقية. وذلك بالصيغة التي تعرضها منظمة الوحدة الأفريقية، دونما تعديلات جوهرية قياسا على سوابق في نزاعات إقليمية سبق للمجلس اعتماد مشاريع قرارات بشأنها، عرضت عليه من المجموعات الجغرافية التي تقع في نطاقها تلك الصراعات أو النزاعات.

٢ - تمويل متطلبات تنفيذ هذه القرارات.

ثانيا، في الشأن الصحي

١ - اعتماد برنامج دولي عاجل تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية تشرف على تنفيذه منظمة الصحة العالمية لمواجهة مرض نقص المناعة (الإيدز) علاجا، ووقاية، وتوعية. ولقد بات هذا المرض يهدد القارة بأكملها ما لم تتم مواجهته بجهد دولي سريع وفعال.

٢ - اعتماد برنامج دولي مماثل للملاريا وغيرها من الأمراض المتوطنة.

٣ - بالإضافة إلى الأمم المتحدة، يتم دعوة الدول والمنظمات الدولية الحكومية والأهلية والمؤسسات والشركات والأفراد للتبرع مالا وعينا وجهدا لهذا العمل الإنساني، بكل ما في الكلمة من معان.

ثالثا، في الديمقراطية، إن معنى الكلمة طبقا لأصلها اليوناني هو حق الشعب، وأن الشعب، والشعوب من حقها حكم نفسها بنفسها بل من واجبها ذلك. وذلك

سيعني أنه ليس حقا لغيرها أن يفرض على أفريقيا صيغته في الديمقراطية.

إن تحقيق الديمقراطية رهن بجملة من الاعتبارات الموضوعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل والحضارية. إن هذه الاعتبارات منها ما هو تاريخي ومنها ما هو واقعي. ولا خلاف ولا اختلاف على ضرورة وأهمية الديمقراطية. لكن ما يمكن أن يكون موضع خلاف، وموضوع اختلافات هو اشتراط وفرض نموذج معين لتحقيقها، رغم غربة ذلك النموذج عن بعض المجتمعات تاريخا وواقعا. إن تجاهل مستوى ودرجة التطور التاريخي والثقافي والحضاري للمجتمعات يعد قفزا على الواقع وتجاهلا للظروف الموضوعية التي صنعت خصوصياته. وأن تطويع الواقع لصيغ جاهزة هو كمن يحاول تكييف الجسم مع بدلة جاهزة لا العكس. وإذا عدنا بالذاكرة أو بالمراجعة لما كان سائدا في جل المجتمعات الصناعية أو الدول المسماة ديمقراطية، قبل عدة عقود فقط، لتأكدنا أن بعض أجيالها المعاصرة ممن حضرت أكبر حربين في هذا القرن لم تكن تعرف أو حتى تتوقع أن تشهد ما تشهده الآن من حريات وحقوق. بل إنه حتى الأمس القريب كان الجنرالات يحكمون في البرتغال وإسبانيا واليونان، وغيرها من الدول الأوروبية.

إن اشتراط وفرض صيغة الأحزاب وتعددها وديمقراطية التمثيل، الديمقراطية البرلمانية والتمثيل البرلماني كان أحد أهم عواصل وأسباب عديد الصراعات التي عصفت بعدد من البلدان الأفريقية، لأن الانتماء إلى القبيلة والطائفة الدينية هو أقوى من كل انتماء فكري أو سياسي. وأقوى من كل حزب سياسي في واقعنا الأفريقي. فتشكلت الأحزاب من قبائل أو طوائف أو جهات مكانية بتلك الدول، من الصومال إلى رواندا إلى غيرها مما نشهده من صراعات داخلية أو إقليمية بأفريقيا.

عليه، فإن ما يمكن أن تساعد فيه الأمم المتحدة أفريقيا في هذا الشأن أي موضوع الديمقراطية، هو

١ - عدم اشتراط صيغة معينة للديمقراطية، واحترام اختيارات الشعوب وتاريخها وخصائصها ودرجة تطورها.

٢ - التأكيد على أن أية صيغة تتبع ينبغي أن تضمن الحريات وسيادة القانون، والحقوق، والتناوب بالاختيار الشعبي الحر على المستويين المحلي والمركزي.

٣ - دعوة كل الدول الأعضاء لاحترام هذه الأسس والتعامل مع الدول الأفريقية وغيرها، سياسيا واقتصاديا، دونما اشتراطات لفرض صيغها على الغير.

٤ - المؤسسات المالية الدولية وغيرها، لا حق لها في اشتراطات تمس خيارات الشعوب في حكم نفسها.

رابعا، في التنمية

١ - إلغاء ديون أفريقيا.

٢ - إقرار برنامج دولي للتدريب والتكوين المهني.

٣ - تولي برنامج الأمم المتحدة للتنمية إعداد دراسات لمشاريع زراعية تستهدف إنتاج الحد الأقصى من الغذاء النباتي والحيواني تساهم فيه أفريقيا بمواردها الطبيعية والبشرية المتاحة، وتساهم فيه جهات استثمارية دولية بالتمويل والتقنية.

٤ - تولى برنامج الأمم المتحدة للتنمية إعداد دراسات لمشاريع صناعية تستهدف تصنيع الخامات الأولية من زراعية ومعدنية وغيرها، تساهم فيه أفريقيا بالخامات والموارد البشرية المتاحة، وتساهم فيه جهات استثمارية دولية بالتمويل والتقنية بصيغة عادلة لكل الأطراف.

٥ - قيام المصرف الدولي وصندوق النقد الدولي بتمويل مشروعات بنى أساسية لربط الدول الأفريقية بطرق حديدية وربط طرقها البرية فيما بينها، وتطوير الموانئ ومشاريع الطاقة الكهربائية.

٦ - دعم التجمعات الاقتصادية الأفريقية القائمة وكذلك المؤسسات الاقتصادية التي قررت القمة الأفريقية الاستثنائية بسرت بعثها عند قيامها.

٧ - التخلي عن فرض شرط صيغة "اقتصاد السوق". فمعظم بلدان القارة الأفريقية لم يقم فيها لا اقتصاد ولا سوق بالمفهوم الاقتصادي المعاصر. والتخلي كذلك عن كلاشيهات صندوق النقد الدولي التي سحبت على الاستنسل ووزعت على الجميع دونما مراعاة لأي ظروف أو اختلافات.

٨ - تخلّي مجلس الأمن عن الانصياع للضغوط لإصدار قرارات حظر، وإلغاء ما صدر منها، وبخاصة ما يتعلق منها ببلادي المظلومة في ذلك الحظر.

إن أفريقيا تحتاج إلى عمل ملموس يساعدها على تضميد جراحها ويؤهلها للنهوض السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ونأمل أن يؤدي هذا الحوار إلى تلك النتيجة، ولكن دونما إبطاء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الجماهيرية العربية الليبية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى سلفي.

المتكلم التالي هو ممثل جنوب أفريقيا. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم سيدي الرئيس على إعطائي هذه الفرصة للظهور أمام هذه الهيئة.

أود أن أعلن تأييد وفد بلدي للبيان الذي أدلى به الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية. إن قراءة ذلك البيان، إلى جانب البيان الذي أدلى به الأمين العام للأمم المتحدة، تساعدنا على أن نصبح أكثر تنورا بشأن الحالة التي آلت إليها أفريقيا اليوم.

في الأسبوع الماضي، لدى افتتاح المناقشة العامة للدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، أدلى الأمين العام بخطاب هام أشار فيه بمضاء قضية التدخل الإنساني في مناطق الصراع. وكان أحد التحديات الكبيرة التي وضعها أمام الأمم المتحدة وارد في المقولة التالية:

"وفي بحثنا عن طرق جديدة لمكافحة العدوين القديمين المتمثلين في الحرب والفقر، لن ننجح إن لم نكيف منظمتنا مع عالم فيه عناصر فاعلة جديدة، ومسؤوليات جديدة واحتمالات جديدة للسلام والتقدم". (A/54/PV.4)

ذلك الخطاب الذي ألقاه الأمين العام يستحق في مجموعه مناقشة جادة في محفل مختلف. فقد أثار قضايا أساسية تمس عمل منظمتنا، بل إنها قضايا لها صلة وثيقة بهذا الاجتماع المفتوح بشأن الصراعات في أفريقيا.

نجتمع هنا اليوم لنجري تقييما للتطورات التي حدثت منذ أصدر الأمين العام تقريره عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها. وهذا التقرير يتميز على غيره في أنه يتخذ نهجا شاملا تجاه مصادر الصراع في أفريقيا، وفي المبادئ التوجيهية القيمة التي يقدمها في مجال منع الصراع وإدارته وحلّه.

ونعتقد أن تلك المبادئ التوجيهية يمكن أن تسهم إسهاما عميقا في جهود البلدان الأفريقية لتأكيد سيادتها وإعادة اكتشاف دورها الجاد الهادف بوصفها دولا مستقلة، وتحديد دورها في صفوف المجتمع الدولي، بل وتخليص القارة من آفة الصراع. ويود وفد بلادي مرة أخرى أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلِي به نيابة عن منظمة الوحدة الأفريقية، وللبيانات الأخرى التي تم الإدلاء بها.

إن البلدان الأفريقية، مثل بلدي، التي ناضلت من أجل التحرر ومناهضة الحكم الاستعماري بمساعدة ودعم الأمم المتحدة، تؤمن بأنه من المهم للمؤسسات المتعددة الأطراف أن توفر محفلا يمكن فيه للمجتمع الدولي أن يواصل النقاش حول الطرق الإيجابية الكفيلة بتحديد وتعزيز مصالح البلدان النامية التي تعاني من أزمات. ونلاحظ أن هذه المناقشة تجري على أعتاب ألفية جديدة. ونحن نلح على أن تتخذ فيها خطوات ملموسة لتعزيز السلم والأمن والتنمية في أفريقيا.

وبينما نلاحظ مع التقدير أن مجلس الأمن ما زال يبقي مسائل السلم والأمن في أفريقيا قيد نظره، نعتقد أن مناقشات مماثلة في الجمعية العامة يمكن أن تضيف إلى الحكمة الجماعية المطلوبة لمعالجة هذه القضايا. وفضلا عن ذلك، نحيي مجلس الأمن على نظره في تقرير الأمين العام، الذي بلغ ذروته باتخاذ القرار ١١٩٧ (١٩٩٨) الذي حدد مجالات التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية

التي تحتاج إلى تعزيز حتى تكون مجهزة بشكل أفضل للقيام بدور داعم لأنشطة الأمم المتحدة الهادفة إلى تحقيق السلام والاستقرار في القارة.

ونقدر بالمثل حقيقة أن تقرير الأمين العام أدى إلى اتخاذ الجمعية العامة قرارها ٥٣/٩٢ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. والأهم من ذلك كله إننا نؤيد بقوة فكرة إنشاء آلية لمتابعة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. فهي خطوة جريئة وجادة وعملية تتجاوز مجرد الإعلانات. فهي تبعث برسالة إيجابية طال انتظارها بأن الأمم المتحدة مستعدة حقا للتصرف في هذه المسألة الحيوية.

وبقدر ما نرحب بقوة الدفع التي أدخلتها هذه القرارات على النقاش المتعلق بالسلم والاستقرار والتنمية في افريقيا، نشعر بخيبة الأمل لملاحظة أنه لم يُنجز إلا القليل للمحافظة على قوة الدفع هذه، وإنشاء فريق عامل مخصص مفتوح العضوية تابع للجمعية العامة لرصد تنفيذ القرار ٥٣/٩٢، أو على وجه الخصوص، تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. ويتعين على الأمم المتحدة ودولها الأعضاء أن تعيد تكريس جهودها لتنفيذ أحكام القرار ٥٣/٩٢. ذلك أن تقاعسنا في هذا الصدد، والذي يرجع إلى حد بعيد إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية ما هو إلا مظهر لمشكلة أساسية ما زالت تعوق الأمم المتحدة عن اتخاذ إجراءات حازمة وفورية. ولا ينبغي أن نسمح لهذا الافتقار إلى الإرادة السياسية بأن يستمر في تعويق الأمم المتحدة عن القيام بدورها الصحيح في السعي وراء السلم والأمن الدوليين، ومنعها بالتالي من أن تكون أكثر قربا إلى الشعوب التي ينبغي أن تخدمها.

ومع أن الأمم المتحدة ما زالت تمثل أهم منظمة في مجال صون السلم والأمن الدوليين، فإننا، نحن البلدان الأفريقية، نود أن نعلن إننا مستعدون للتصدي لقضايا الصراع في القارة - بل إننا في الواقع نقوم بذلك فعلا. إلا أننا لكي نوطد نجاحاتنا المتواضعة ونعزز سلطة القرارات التي اتخذناها حتى الآن، نحتاج إلى دعم من المجتمع الدولي، ومن مجلس الأمن على وجه الخصوص.

وهذا هو السبب في أن معظم القادة الذين خاطبوا الجمعية العامة في المناقشة العامة في الأسبوع الماضي، بمن فيهم الرئيس مبيكي، أكدوا على أهمية إنشاء نظام أكثر ديمقراطية للحكم الدولي، وهو ما يمكن أن ينعكس في إعادة هيكلة المؤسسات المتعددة الأطراف بما فيها الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

تعتقد جنوب أفريقيا أن هناك رابطة أصلية بين السلم والتنمية تتطلب نهجا متكاملا تجاه منع الصراعات وحلها وإدارتها. وفي هذا الصدد، نحيي كل دعوة على مستوى العالم لصالح التنمية الأفريقية والجهود الرامية إلى تعبئة دعم المجتمع الدولي لقارتنا، وبصفة خاصة لحث منظومة الأمم المتحدة بما فيها مؤسسات بريتون وودز، على دعم التنمية الأفريقية في إطار منسق. والدعم المتواصل من جانب المجتمع الدولي لهذا الجهد مسألة بالغة الأهمية لجهود البلدان الأفريقية الرامية إلى خلق بيئة ممكنة للتنمية المستدامة، وإعادة هيكلة اقتصاداتها لتحسين وضعها الاقتصادي. وقد خلص الأمين العام إلى نفس النتيجة عندما كتب في الفقرة ٥ من تقريره (S/1999/318) عن أسباب الصراع في أفريقيا:

> "إن القادة الأفارقة قد خذلوا شعوب أفريقيا؛ وخذلها المجتمع الدولي؛ وخذلتها الأمم المتحدة، بعدم تفادي هذه المآسي الإنسانية الفظيعة. لقد خذلناها ... بعدم بذل ما يكفي لكفالة السلم؛ وبعجزنا المتكرر عن تهيئة الظروف اللازمة للتنمية المستدامة. هذا هو واقع الماضي القريب في أفريقيا، وهو واقع لا بد أن يواجهه جميع المعنيين بأمانة وبطريقة بنَّاءة إذا كان لشعوب أفريقيا أن تتمتع بالأمن الإنساني والفرص الاقتصادية التي تسعى إليها وتستحقها".

ثمة إحباط آخر تمر به البلدان النامية هو نقص الاستجابة الآنية والحاسمة من الأمم المتحدة لحالات الصراع في أفريقيا؛ ونتج عن هذا توجيه النقد اللاذع إلى المنظمة ويستشهد بمشاركة الأمم المتحدة السريعة في أماكن مثل كوسوفو وأماكن أخرى بوصفها مثلا نموذجيا يشهد على نقص الحماس لرد الأمم المتحدة بحماس مماثل على الصراعات الأفريقية مثل الوضع المأساوي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الأمور العاجلة أن يتحرك مجلس الأمن بسرعة في وزع قوة حفظ السلام اللازمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بما يسمح لعملية السلام بالثبات. وفي أفريقيا - وفي أماكن أخرى بالنسبة لتلك المسألة - تبدأ إشارة خطيرة في الظهور مفادها أن الأمم المتحدة تبطل بصورة متزايدة مسؤوليتها الأساسية عن المحافظة على السلام والأمن الدوليين وتتخلى عنها للترتيبات الإقليمية. وغني عن القول إنه

من المهم للغاية أن تحسن الأمم المتحدة سجلها فيما يتعلق بالاستجابة لحالات الصراع. وعلى الأمم المتحدة التزام بأن تراها شعوب العالم بوصفها وسيط وصانع سلام عادل حقا.

ولم يعد الاتجاه إلى انتظار المجتمع الدولي لتطور الصراعات إلى العنف وحتى إلى الحرب، والتدخل بعد ذلك عن طريق عمليات حفظ السلام المكلفة، يعكس طريقة تدخل ذات قيمة. والمطالبة بأن تصبح الأمم المتحدة مشتركة في منع نشوب الأعمال العدوانية في البلدان التي تقع في الصراع أو التنظيف بعد الحروب، تفرض ولاية صعبة ومكلفة على هذه المنظمة. وبهذا المعدل تصبح بعثات حفظ السلام أدوات لتجميد الصراع وإدامة الاستقطاب وجعل حل المنازعات في حينه أكثر صعوبة. ويتوجب على الرجال والنساء القائمين بأعمال العنف الانتظار لوقت يكفي لمغادرة بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من مناطق الصراع قبل استئناف إطلاق النار بعضهم على بعض.

وسبق لوفدي القول إننا نتطلع إلى مناقشة تؤدي إلى خطوات ملموسة للإبلاغ بأنشطتنا لتعزيز السلام والاستقرار والتنمية في أفريقيا. وبعد ثمانية عشر شهرا من صدور تقرير الأمين العام لا يفوتنا أنه أصبح شيئا ملموسا بقدر أكبر. ويسرنا أن التقرير لم يتم نسيانه ونحن ندرك أن مهمة إضفاء مزيد من الحياة على التقرير لا يمكن تحقيقها بهذا الاجتماع. بيد أننا نأمل في أننا نخطو، بمناقشتنا له هنا، خطوة متواضعة نحو تلبية الحاجة إلى صيغة مختلفة لتقييم واستعراض تدابير الأمم المتحدة التي يمكن القيام بها لحل الصراعات.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.
